ملحق
«الانباء»
العمالي

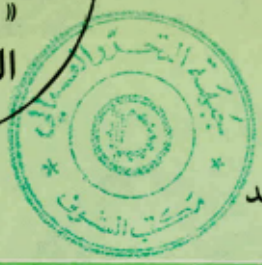

التحرر العمالي

عامل حر في مجتمع سعيد

Libération Ouvrière - No. 25 - 31 Nov 1983.

العدد ٣٦ ـ ٣١ كانون الأول ١٩٨٣ ـ الثمن ليرة.

المجز في ميزان المدفوعات
يدق ناقوس الخطر

من المسؤول عن «موضة»
تقنين الكهرباء ؟

مصانع خلده ـ الشويفات ـ
كفرشيما :
شلل كامل .. وتسريح جماعي

مهجرو الجبل يكشفون تقصير
الدولة والمؤسسات

معنى الشهادة

الاستشهاد في نظر البعض رجولة شخصية يتحسس الانسان فيها بضرورة الظهور «كرجل»، أي كشجاع لا يأبه ولا يتورع ولا يخاف..

البطولة في نظرهم سباق بين الأفراد غايته تجلي بعض صفات كبرياء الشخص، أنانية الشخص، حبه للظهور، ولا يختلف في ذلك المجرم العادي الذي يدفع كرسي الاعدام بقدميه عن «البطل» المغوار الا من حيث الالزام في ذلك الاختيار، في هذا السعي للاستشهاد.

وتقبل عقوبة الموت والاستشهاد، في نظر بعضهم الآخر، وسيلة للمجد الذاتي للعز الشخصي في اعطاء الجماعة، في اعطاء الوطن هذا الذي يتصوره البعض أعز ما لديه أي نسيم الحياة العابق في بردتيه.

فالبطل في هذه المحاولة، يضحي في سبيل بلاد، في سبيل الواجب، في سبيل التاريخ، في سبيل المجد، في سبيل العز دون أن يدرك في الحقيقة معاني هذه الكلمات الأصيلة، يقصد اخفاء ذاته لكي يلقي ذاته من جديد في حياة الجماعة في صيرورة الوطن، في شعشعة النصر أو في رفعة الانكسار ـ وكم من معمعة انجلت عن انكسار هو أعظم من كل ظفر. فالمضحي في هذه الحال ينشد انعكاس «أناه» في أنا المجتمع، وقد ضخم ذاته الفردية حتى أضحت تضم الجماعة تشمل الجماعة تتوحد مع الجماعة ـ فإنما هو يضحي ولو كان ذلك على درجة أرفع سمواً من الأنانية المحض فردية في سبيل ذاته المجسمة، في سبيل أناه الفردية، في سبيل مجده الخاص، في سبيل عزه الخاص.

تلك تضحية ننحني أمامها، ولكننا ندرك الحجاب الذي يفصلها عن الحقيقة.. نخشع أمام هؤلاء كمن يخشع أمام الذين قضوا في خدعة تصورها أو حق تشبه لهم كوجه السراب ـ أمام الذين يموتون ليلقوا امتدادهم من جديد في المجتمع وفي عزه، وهم لا يدركون ان ارادة البقاء فيهم التي تظهر في استشهادهم وفي حياتهم على السواء وتنعكس في أنا الجماعة هي أصيلة فيهم قبل بروز كل اجتماعية وبعد فناء كل مجد وانهم في الحقيقة لا يموتون، لا يستطيعون أن يموتوا... ليس العدم من صفات المادة ولا من جوهر الروح. ما هو التاريخ لكي يتعلقوا به، مهما تمادت أحقابه على الزمن في مخيلتهم المحتضرة؟.. لعبة

صبيان يتلهى بها بعض الأطراف المتعالين على شواطىء الأزل.

الشهادة التي نعني هي شهادة الحق في نفس المتوجهين والمتطلعين الى وجه الحق، فيتعرى وينكشف لهؤلاء وهم الحواس وبهرجة الفكر الخادع، وحطة المنزل في هذه الدنيا وخفضة المقام، فيميزون حقيقة الأشياء التي في سبيلها يضحون، ويلبسوها في الحين ذاته قيمة هي من قيم ذاتهم ووجوداً هو من وجودهم ورفعة هي رفعة الاطلاق في نفوسهم.

هؤلاء يدركون انهم، في الحقيقة، لا يضحون بشيء، لا يضحون في سبيل انعكاس صورهم في المجتمع وبقاء تذكارهم في التاريخ، أو تخليدهم في الحكايات الشعبية وفي النقوش.. هم الخلود، فهل بوسع الخلود أن يستشهد في سبيل الخلود.؟.

هؤلاء هم أبناء الحرية، أبناء الحياة بكل معاني الحياة، أبناء الله المختارون، الذين يتقلبون وجودية العمل ووجودية الموت لكي يضحوا لغيرهم حقيقة العمل وحقيقة الموت، ولكي يرشدوا الجهلة القابعين في دار الغيبة، يتحسرون ويتخوفون.

الاستشهاد مرحلة من مراحل تحدي الانسان للوجود، تحدي الانسان للموت، تحدي السراب للمروج السعيدة المنعكسة فيه، تحدي الوهم للحقيقة...

وانما يعيش كل منا ـ على علم منه أو على غير علم ـ ليعد نفسه لمثل تلك الحال، التي تسقط فيها عن بصيرته غشاوة التعامي ويتجلى فيه جوهر الانسانية على تمامه.

الانسان وجد ليتحدى الألم والموت في طريق صيرورته، في طريق تعرفه لحقيقة ذاته.. الانسان وجد ليتعدى الألم والموت.

يبلغ الانسان ذلك المسكن الهنيء الذي فيه تشع الأنوار ـ حيث لا تتجعد للخوف قشعريرة ولا يضمر للألم تقلص ـ عندما يدرك، عندما يعرف الانسان انه هو كذلك..

هنيئاً للذين تفتحت نفوسهم عن ولادة الآلهة المنتظرين، قضوا كانوا أم لا يزالون ينعمون بنور هذا الفانوس الذهبي الملقى في عتمة اللانهاية..

هنيئاً للشهداء الأحياء، الأحياء على الدوام..

كمال جنبلاط

عهدا على الوفاء

مضى عام مثقل بالاحداث.. والآلام. وكلما لاحت في الافق بارقة أمل بالخلاص، كلما تحولت الى سراب.. بعد حين.

الوطن ينزف..

فالعامل، انقطع أجره، الوسيلة الوحيدة لمعيشته، وصرف من العمل، وتشرد.

وصاحب العمل، توقف عن العمل والانتاج، ومني بالخسارة، وضياع الآمال بالازدهار والارباح.

والقتال.. لم يتوقف، حاملاً معه كل يوم مزيداً من الضحايا والمهجرين.

والعدو الاسرائيلي لم ينه احتلاله، رغم الضربات الموجعة التي تطاله على ايد ابطال المقاومة الوطنية اللبنانية.

ولكن رغم كل شيء.. فإن ابناء لبنان المخلصين، المتمسكين بمشروع الخلاص، على قاعدة الوطن الموحد الديمقراطي، ارضاً وشعباً ومؤسسات، ما زالوا على موقفهم، اشداء في مواجهة الاعداء، اقوياء في الصبر على المآسي والآلام.

فتحية الى جميع الأخوة والرفاق، اعضاء ومناصري جبهة التحرر العمالي، الذين قاموا بواجبهم على اكمل وجه، دفاعاً عن المحرومين والمضطهدين، ودفاعاً عن الوطن والكرامة والمستقبل.

وعهداً.. بأننا سنبقى أوفياء للوطن وللقضية، ولن نتراجع.

ـ الامانة العامة ـ

العجز في ميزان المدفوعات
يدق ناقوس الخطر

تشهد الخزينة اللبنانية في نهاية عام ١٩٨٣، ظاهرة جديدة لم تألفها منذ الاستقلال، وهي تتمثل بالعجز الأول في ميزان المدفوعات، يقدره بعض الخبراء بـ ١٢٠٠ مليون دولار.

ولا شك، ان هذا العجز في ميزان المدفوعات له عواقب سيئة على الاقتصاد الوطني، وبالتحديد على التجارة والافراد والجهاز المصرفي.

ومن مظاهر هذا العجز، ما نشهده من ندرة في العملة الاجنبية، وانخفاض سعر الليرة، واتساع الدين الخارجي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية.

فبعد ان كان فائض ميزان المدفوعات يغطي طوال السنوات الماضية عجز الميزان التجاري، نرى اليوم ان الفائض أصبح عجزاً، حيث يقدر الدين الخارجي بـ ٢٥٠ مليون دولار والدين الداخلي بـ ٢٠ مليار ليرة منها ٥ مليار ليرة من البنك المركزي.

والأدهى من ذلك، ان هذه الديون لا تصرف في النشاط الانمائي والانتاجي، وانما تذهب في معظمها لتسديد رواتب الموظفين وشراء اللوازم والاثاث، واصلاح بعض ما خرته الحرب في قطاع الخدمات العامة.

وتبلغ الفائدة المترتبة على هذه الديون في حدود المليارين أي ما يوازي ١٨ ٪ من أرقام الموازنة.

شبلي: العجز الخطير

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن: ما هي اسباب هذا العجز، وما هي الاحتمالات المرتقبة لتلافيه؟

هناك العديد من الاسباب التي أدت الى نشوء هذا العجز، يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

١ ـ الانخفاض الكبير في الانتاج الصناعي والزراعي، بسبب العمليات الحربية في مختلف المناطق اللبنانية.

٢ ـ تعذر تصدير الانتاج اللبناني الى الخارج، من جراء التدابير الاسرائيلية، وانقطاع طرق المواصلات البرية والجوية. ويقدر انخفاض حجم التصدير بنسبة ٥١ ٪ قياساً للعام السابق. كما يقدر حجم الخسارة في هذا المجال بـ ٣ مليارات ليرة.

٣ ـ انخفاض التحويلات النقدية من الخارج، من الافراد ومن الدول على حد سواء.

٤ ـ اضطرار الخزينة الى تسديد فاتورة التجهيز العسكري نقداً وبالعملة الاجنبية. وهي فاتورة غير منتجة.

٥ ـ اقدام بعض اصحاب الرساميل على تحويل رساميلهم الى المصارف الاجنبية في الخارج، مما ادى الى اشتداد الطلب على العملات الاجنبية وفقدانها من السوق.

٦ ـ توقف المملكة السعودية عن تزويد لبنان بالنفط الخام عبر انابيب التابلاين الى الزهراني، حيث كانت تخص لبنان بسعر منخفض وبكميات مجانية تعادل النصف.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان هذا العجز قد يتفاقم أو ينعدم في ظل ثلاثة احتمالات: الاحتمال الأول، ان العجز سوف يتفاقم ويؤدي الى استنفاد مال الاحتياط في الخزينة، اذا ما استمر الوضع الامني على حالة التدهور الراهنة.

وهذا يعني، ان البلاد في حالة الانفجار الامني، قادمة على مصاعب مالية قاسية.

الاحتمال الثاني، هو انخفاض العجز في ميزان المدفوعات، في حال التوصل

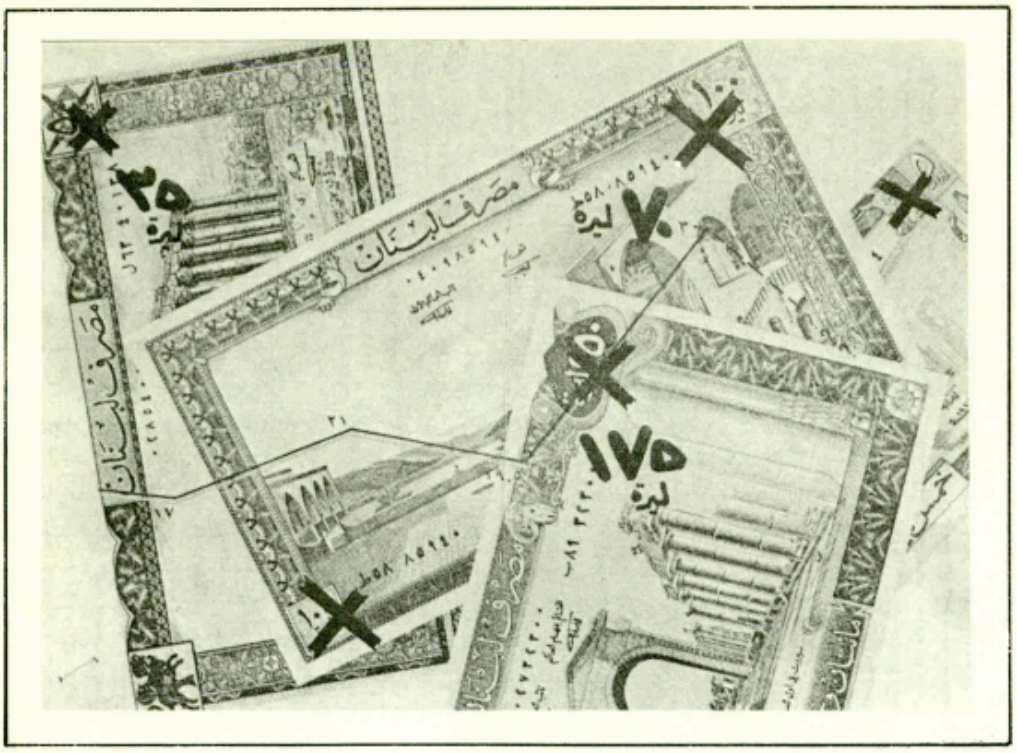

الليرة في مهب
ريح الازمة

الى هدنة أمنية طويلة، من شأنها ان توجد حالة من الاستقرار النسبية تتيح عودة التحويلات من الخارج، وخاصة الناتجة عن «الدعم السياسي».

الاحتمال الثالث، هو تجاوز العجز في هذا الميزان، بسبب التوصل إلى وفاق وطني ثابت، يؤدي إلى الاستقرار واستعادة لبنان دوره الطبيعي. وهذا يعني ان الانتاج الصناعي والزراعي سيستعيد دورته العادية، وان الصادرات السلعية والخدماتية ستعود إلى سابق عهدها، بالاضافة إلى ما تأمله البلاد من توظيفات عربية ودولية، تساهم في تنشيط حركة الانماء والاعمار، حيث يحتاج لبنان الى مبلغ لا يقل عن ٧ مليارات دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

وفي حال استمرار وقوع لبنان في مأزق الحرب الاهلية، فإن الدولة ستجد نفسها مرغمة على مواجهة المزيد من العجز في ميزان المدفوعات باتخاذ تدابير احترازية، منها على سبيل المثال، الرقابة على النقد، وفرض القيود على التحويل الى الخارج، ورفع نسبة الرسوم الجمركية. وهذا يعني خفضاً في القوة الشرائية والاجور، والدوران في حلقة التضخم الجهنمية.

من هنا، يمكن القول، أن الخراب الاقتصادي والاجتماعي في لبنان لن يتوقف الا في اطار الحل السياسي، القائم على أسس الوفاق الوطني. ومن دون هذا الوفاق، فإن البلاد مقبلة على تطورات سيئة للغاية.

«علي قاسم»

الوفاق الوطني
مفتاح انقاذ
الاقتصاد الوطني

ملخص النفقات والعائدات في الميزانية العامة (ملايين الليرات)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
النفقات	٦,٣٠٠	٨,٦١٠	١٠,٥٠٠
العائدات	٢,٥٤٥	٥,٨٤٥	٧,٠٣٧
العجز	٣,٧٥٥	٢,٧٦٥	٣,٤٦٣

من المسؤول عن «موضة» تقنين الكهرباء؟

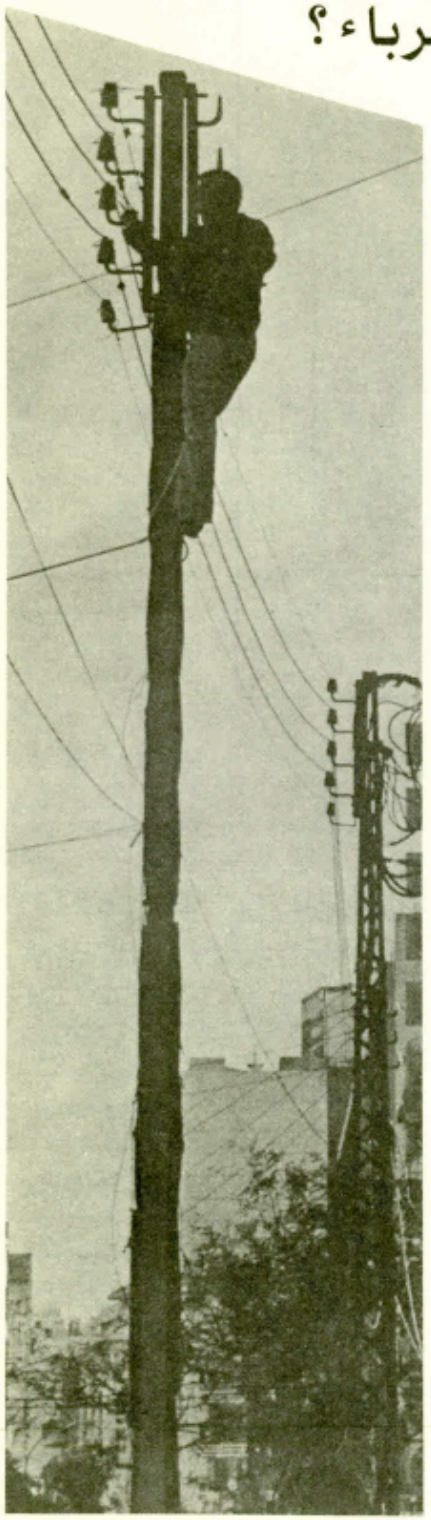

تقنين الكهرباء أصبح «موضة» الحرب المستمرة منذ تسع سنوات. فكلما توتر الوضع الأمني، وانفجر القتال بين المواقع وخطوط التماس، تلجأ مؤسسة كهرباء لبنان الى التقنين، ريثما تتمكن من اصلاح الخطوط والمحطات.

وتتكرر هذه المشكلة، التي باتت بالنسبة للمواطن مصيبة تلحق به الضرر البالغ، وكارثة بالنسبة للمؤسسات الصناعية والزراعية.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها عمال المؤسسة، لوصل ما انقطع من خطوط، ولتبديد الظلمة بالنور، فإن الحرب قد غطت على كل ما عداها من أسباب التقصير والاهمال.

والنقمة المتصاعدة من جميع المواطنين في هذه الأيام، عن التقنين في الطاقة الكهربائية، وعدم انضباط مواعيده، يجب ألا تنحصر بمؤسسة الكهرباء وعمالها الذين ضحوا بحياتهم، وأعطوا أكبر مثال عن مواطنيتهم الصادقة، وإنما يجب أن تتجه نحو «المشروع الفاشي» الذي قطع أوصال الوطن، وأثار في كل مناطقه اقتتالاً لا مبرر له، الا في الحفاظ على امتيازات قديمة لم تعد مقبولة، بعد سنوات طويلة من القهر والحرمان والتمييز والتخلف.

ان المواطن على حق، في مطالبة المؤسسة بتأمين الكهرباء لمنزله، أو لمتجره، أو لمصنعه، أو لمزرعته.

والمؤسسة، في هذه المسألة، على حق في مطالبة أطراف الصراع بالكف عن الحاق الأذى بتجهيزاتها، وتمكينها من اداء دورها.

والوطن على حق، في مطالبته بالوفاق الوطني، وبالنظام الديمقراطي العادل، وبنود المحبة والعيش المشترك قبل أن ينشطر الى شظايا.. ودويلات فئوية لا تقوى على الحياة.

ولكن.. ما هو المطلوب الآن؟

ان حل مشكلة الكهرباء لا يتأمن بصورة سليمة إلا بتحقيق ما يلي:

١ ـ عودة الأمن الى المناطق اللبنانية، وتمكين عمال المؤسسة من اصلاح ما خربته الحرب، بأقصى سرعة.

٢ ـ وضع خطة انمائية كهربائية تلحظ توزيع محطات التحويل بشكل عادل على المناطق.

٣ ـ تأهيل المؤسسة بشرياً وفنياً للقيام بواجبها على الوجه الأفضل، ليلاً نهاراً.

٤ ـ تعزيز معيشة عامل الكهرباء، الذي يؤدي واجبه بكل مسؤولية وأخلاقية ونزاهة، حتى لا يتساوى الذي يعمل بالذي لا يعمل، والصالح بالمسيء.

٥ ـ انهاء الوجود المسلح «للقوات الكتائبية» في معمل الجيه الحراري.

ـ رياض سلامه ـ

ـ الناطور: المؤسسة بين المطرقة والسندان.

ـ الأمن.. طريق الاصلاح في الخطوط.

رفع الدعم عن المحروقات يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

ـ الى متى يبقى الاحتكار.

أكثر المسؤولون في الحديث في الآونة الأخيرة، عن العجز الذي تعاني منه خزينة الدولة، من جراء الفاتورة النفطية الباهظة. وانتهوا إلى التأكيد على وجود «اتجاه رسمي» يجري درسه بعناية، يقضي برفع الدعم عن المحروقات.

ولا شك ان الحديث عن رفع الدعم عن استهلاك المحروقات، أصبح «معزوفة» معظم المسؤولين الذين تعاقبوا على استلام مقدرات الحكم في السنوات الأخيرة.

وبدلاً من اعادة النظر بسياسة الدولة النفطية، تقضي بتحويل هذا القطاع الهام إلى ملكية عامة، على الأقل في حدود النصف، استيراداً وتكريراً وتوزيعاً وبيعاً، نرى هؤلاء المسؤولين ينصرفون الى تبني «الحلول السهلة»، التي تزيد من تفاقم الأزمة، بدلاً من انفراجها.

قد يكون صحيحاً أن الأعباء التي تتحملها خزينة الدولة، مقابل دعم المحروقات قد تصل في نهاية العام الحالي، حسب بعض التقديرات غير

ـ جورج افرام: أين السياسة النفطية؟

النهائية الى حدود المليارين.

ولكن الصحيح أيضاً، ان رفع الدعم، سيؤدي الى نشوء أزمة اقتصادية واجتماعية، لا يقوى على احتمالها الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

ومهما قيل في مبررات رفع الدعم، أن «النظام الاقتصادي الحر» اعتاد على دعم الانتاج وليس الاستهلاك، وان ارتفاع سعر الدولار، وزيادة كلفة الاستهلاك، من جراء التوقف عن التكرير بسبب احتراق مصفاة طرابلس في الأحداث الأخيرة، من شأنه أن يزيد حجم العجز في هذا المجال بحوالي ٧٠٠ مليون ليرة.

ومهما جرت من مقارنات بين سعر صفيحة البنزين في لبنان، وسعرها في الدول الأوروبية.

فإن الحقيقة تشير إلى أن رفع الدعم عن المحروقات سيؤدي الى ارتفاع كلفة المعيشة، وانخفاض حجم التصدير، وانعدام فرص العمل.

ان سعر صفيحة البنزين الرسمي هو ٣٠ ليرة. ولكن المحطات تبيعها بسعر يتراوح بين ٣٤ ـ و٤٠ ليرة. ولم تحاول الدولة يوماً وضع حد لهذه «المخالفة العلنية»، التي لا تحتاج لكثير من التدقيق والرقابة.

وعلى هذا الأساس، يتوجب على وزارة الصناعة والنفط، أن تضع سياسة نفطية حكومية تقضي على الاحتكار والخوات، وتحول دون تدهور معيشة المواطنين، وتساعد على تنمية القدرات الانتاجية، بدلاً من اللجوء الى الحلول الجزئية المتسرعة.

مصانع خلده ـ الشويفات ـ كفرشيما :

شلل كامل .. وتهديد بتسريح جماعي

الأمن وحده ... سبيل الانقاذ

المنطقة الصناعية الممتدة من خلده الى كفرشيما ، والتي تضم حوالي ١٥٠ مصنعاً ، تشكل حوالي ٢٠٪ من مجمل الصناعة اللبنانية ، وتختص في انتاج المواد الغذائية والمشروبات والملبوسات والصباغة والمفروشات ، بالاضافة لصناعة المعدنية الخفيفة والرخام والزجاج والادوات الصحية والكيماوية والورق الناعم ، ويعمل فيها ما يقارب الـ ٢٥ ألف عامل .

هذه المنطقة أصيبت بسهام الحرب ، فعطلتها عن الانتاج ، ودمرت أبنيتها ، وشردت عمالها . وهي اليوم متوقفة ، تنتظر الفرج ، لا تقوى على اختيار سواه ، لكون «أرجلها من اسمنت» .

وعلى الرغم من الاتصالات التي أجراها أصحاب هذه المصانع مع المسؤولين ، والقوى المتصارعة ، من أجل تحييد هذه المنطقة ، فإنها لم تسفر عن أي شيء حتى الآن .

مع أمين سر تجمع الصناعيين في الشويفات

وقد تحدث السيد أحمد ستيتية ، مدير الشركة العربية للاعمار ، ومدير مصنع بلاستكس في الشويفات وأمين سر تجمع الصناعيين ، عن هموم المنطقة الصناعية فقال :

حرب الجبل والضاحية

«المشكلة في تلك المنطقة الممتدة من خلده الى كفرشيما ، انها أصبحت معزولة بسبب حرب الجبل والضاحية التي مضى عليها أكثر من سنة ، فالمصانع أصيبت بأضرار جسيمة في تلك المنطقة ، بحيث لا تجد مصنعاً الا وأصابته القذائف أو الحرائق ، وخاصة في الأشهر الأخيرة من الحرب .

وهكذا ، بات متعذراً الوصول الى تلك المعامل التي أصابها الخراب والدمار ، وشلّت حركة الانتاج فيها كلياً ، وتعذر وصول العمال والاداريين إليها . حتى أن بعض المعامل هي اليوم مهجورة بالكامل ، وأبوابها مشرعة لكل عابث أو عابر سبيل ، مع العلم انها تحتوي على مواد أولية وبضائع جاهزة . والأكثر من ذلك ان الآلات متروكة دون صيانة ، وقد علاها الغبار والأوساخ والصدأ وآثار الحرب .

حجم الخسائر

وحول تقدير حجم الخسائر قال السيد ستيتية :

المعلومات الأولية تشير إلى أن أكثر الخسائر كانت بسبب الدمار والحرائق في المباني ، وتقدر هذه الخسائر بعشرات الملايين من الليرات . والخطير في هذا الموضوع ليست الخسائر فحسب ، بل أن الآلات المهجورة في هذه المصانع ، تعتبر أكبر خسارة تصيب الاقتصاد الوطني ، خاصة اذا ظلت متروكة دون صيانة واصلاح الأضرار التي لحقت بها ، فأكثر هذه الآلات هي اليكترونية الصنع ، ودقيقة جداً ، وهي تحتاج الى صيانة مستمرة ، مما يجعلها في حال استمرار الوضع الراهن ، مجرد خردة حديد ، وعندها تصبح الخسائر بمئات الملايين .

٣ أشهر كحد أدنى

وعن تقدير الوقت اللازم لاصلاح الآلات وبدء التشغيل قال السيد ستيتية :

ان اصلاح الأضرار قد يحتاج من شهر إلى ٣ أشهر كحد أدنى ، أما التشغيل فيحتاج في هذه المعامل الى فترة تتراوح بين شهرين وستة أشهر حسب حجم الخسائر والأضرار ، ومدى توافر المواد الأولية ، وامكانية استيرادها من الخارج بالسرعة المطلوبة .

المأزق الكبير

وبالنسبة للمأزق الكبير الذي يعاني منه الصناعي والعامل ، قال السيد ستيتية :

ان منطقة الشويفات تعتبر شبه معزولة عن باقي المناطق ، ويصعب الدخول والخروج اليها عن غير طريق

حي السلم، التي تعتبر طريقاً فرعية وغير صالحة لدخول وخروج البضائع المحملة على شاحنات كبيرة، كما ان هناك مناطق صناعية على طريق خلده - الشويفات، وطريق كفرشيما - الشويفات، لا يمكن الوصول إليها على الاطلاق، لكونها خطوط تماس بين فرقاء الصراع.

التحييد .. طريق الانقاذ

وتابع السيد ستيتية:

لقد طالبنا وزير الصناعة واللجنة الامنية، بتحييد المناطق الصناعية الممتدة من خلدة الى الحدث، وابعاد المسلحين عنها، وفتح المعابر الرئيسية المؤدية إليها، مع ضمان امن جميع العاملين، وانتشار قوى الامن الداخلي على طول طريق صيدا القديمة. وما زلنا ننتظر حتى الآن تجاوب جميع الفرقاء، نظراً لخطورة استمرار اقفال هذه المصانع، وما يسببه من تشريد لآلاف العمال.

واضاف السيد ستيتية يقول:

ان اللجنة الامنية وعدت بدرس الموضوع في العمق، وايجاد الحل السريع له. ولكننا لم نلمس اي تقدم باتجاه المطلوب. وفي غمرة تسارع الاحداث على الارض بتنا نخاف ان تظل تلك المصانع مقفلة، ونقع في المحذور الذي كنا وما زلنا نحاول تفاديه، وهو التسريح الجماعي، بسبب عدم القدرة لدى هذه المصانع على دفع الاجور، بعد أشهر طويلة من استمرار الاقفال.

أحمد ستيتية:
الأمن .. طريق الانقاذ

وانتهى السيد ستيتية الى تحديد مطالب صناعيي هذه المنطقة بما يلي:

- فتح الطرق الى المناطق الصناعية في خلده - الشويفات - كفرشيما. وتأمين سلامة العاملين فيها.
- اصلاح الطرقات وتأمين المياه والكهرباء.
- ترميم المصانع التي اصابها الدمار والخراب بأقصى سرعة.

«والتحرر العمالي» تضم صوتها الى هؤلاء الصناعيين المنكوبين، مطالبة بالانقاذ السريع، حتى لا يصل القطاع الصناعي الناشىء الى الانهيار الكامل.

- جمال خالد -

مصانع مدمرة في الشويفات

الاقتصاد الوطني في ميزان الحرب :

١٢٥ مليار ليرة خسائر الناتج المحلي
و٢٠ مليار ليرة خسائر الرأسمال الوطني

لم تجر مسوحات دقيقة وشاملة للخسائر التي مني بها الاقتصاد اللبناني منذ بداية الاحداث في سنة ١٩٧٥ وحتى الآن جل ما هنالك بعض التقديرات الجزئية لخسائر من نوع معين وقعت في فترة زمنية محددة . اي ان التقديرات الموجودة تفتقر الى الشمولية وفي اكثر الاحيان تفتقر الى الدقة . هذا اذا لم نقل انها تبدو مختلفة ومتناقضة في ما بينها باختلاف وتنوع الجهات الصادرة عنها . بالاضافة الى ان هناك بعض الخسائر التي لا يمكن تقديرها اصلا بالنقود ، الا انه وبالرغم من ذلك كله فانه يبقى بالامكان الخروج بصورة تقريبية عن مجمل الخسائر التي مني بها الاقتصاد اللبناني على امتداد السنوات التسع الماضية . وسوف نميز بين عدة انواع من هذه الخسائر :

فهناك الخسائر التي لحقت بالناتج المحلي والخسائر التي لحقت في رأس المال الوطني والخسائر الاخرى التي لحقت بممتلكات المواطنين .

وهنالك الخسائر التي لحقت بالقوى البشرية بالاضافة اخيراً الى نوع من الخسائر الذي يمكن تسميته بالخسائر الستراتيجية وهذان النوعان الاخيران هما من الخسائر التي لا يمكن ترجمتها الى مبالغ نقدية معينة .

١ ـ الخسائر اللاحقة في الناتج المحلي القائم وهي الخسائر الناتجة عن تقلص حجم الناتج المحلي بسبب توقف عجلة الانتاج اما لظروف امنية واما لفقدان احد عوامل الانتاج واما بسبب الدمار الكلي او الجزئي لوحدة الانتاج ذاته . ومن السهل نسبياً تقدير هذا النوع من الخسارة في حال افترضنا ان الناتج المحلي اللبناني كان سينمو خلال السنوات التسع الماضية في ظروف عادية (اي افتراض عدم حدوث الحرب) بمعدل معين . فيجري حساب الخسارة اللاحقة بهذا الناتج بمقارنة الحجم الذي كان سيأخذه في ظروف عادية بالحجم الذي اخذه فعلاً خلال سنوات الحرب . وعلى هذا الاساس افترضنا ان الناتج المحلي اللبناني كان سيتابع نموه خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بالمعدل السنوي نفسه الذي نما فيه خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ اي بمعدل نمو سنوي صافي قدره ٦٪ (الجدول ١ يبين الخسائر السنوية والاجمالية التي نتجت على هذا الاساس من جراء انخفاض الناتج المحلي القائم خلال سنوات الحرب). هذه الخسائر تقدر بحوالي ١١٤ مليار ليرة من سنة ١٩٧٥ حتى اواخر سنة ١٩٨٢ . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السنة الحالية ١٩٨٣ ليست بافضل من السنوات الثماني التي سبقتها فان مجمل الخسائر اللاحقة بالناتج المحلي القائم من سنة ١٩٧٥ وحتى الآن لا تقل عن ١٢٥ مليار ليرة بالاسعار الجارية (حوالي ٤٠ مليار ليرة باسعار ١٩٦٦).

عن

الان نتساءل واقعية الفرضية الاساسية التي يستند اليها هذا التقدير اي افتراض ان الناتج المحلي كان سينمو بمعدل صافي قدره ٦٪ سنوياً هناك اعتباران متناقضان يعمل احدهما باتجاه معاكس للآخر يجعلان في محصلتهما من الفرضية المذكورة فرضية قريبة الى المعقولية . الاعتبار الاول ويدعو الى افتراض معدل نمو صاف اقل من ٦٪ وهو اعتبار الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها الضروري على الاقتصاد اللبناني .

الاعتبار الثاني يدعو الى افتراض معدل نمو صاف اعلى وهو الفورة البترولية الهائلة التي حدثت ابتداء من سنة ١٩٧٤ . ونعرف جيداً مدى ارتباط الاقتصاد اللبناني باقتصاديات المنطقة العربية المجاورة خصوصاً القسم البترولي منها .

هذا من ناحية الخسارة في الناتج المحلي الاجمالية اما من حيث تحمل القطاعات لهذه الخسارة فلا شك ان السياحة كانت في مقدمة القطاعات الخاسرة في هذا المجال وهناك ايضاً القطاع الصناعي فهذا الاخير كان من اكثر القطاعات ديناميكية وكان التصدير هو المحرك الاساسي لهذه الدينكاميكية وفي تصريح لرئيس جمعية الصناعيين يقول «ان الصادرات اللبنانية بلغت خلال ١٩٨٠ اربعة مليارات ليرة ولولا الاحداث لكان من الممكن ان تبلغ ٢٥ ملياراً».

٢ ـ الخسائر اللاحقة في رأس المال الثابت .

وهي الخسائر اللاحقة بالابنية والالات والمعدات والتجهيزات الانتاجية المختلفة واذا استثنينا المسح الشامل الذي قام به مجلس الانماء والاعمار للخسائر الناتجة عن الاجتياح الاسرائيلي في السنة الماضية ليس لدينا بخصوص الخسائر قبل الاجتياح معلومات سوى تقديرات قطاعية مشتتة سنحاول جمعها مختارين منها ما هو اقرب الى المعقولية . وما سيأتي ذكره ما هو الا تقديرات تقريبية جداً للخسائر التي حلت برأس المال الوطني الثابت حسب القطاعات خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٥ حتى اواخر سنة ١٩٨٢ . غني عن البيان ان القسم الاعظم من هذه الخسائر (اكثر من ٨٠٪) انما يتركز في الابنية ايا كانت وجهة استعمالها .

أ ـ الاسكان :

يقدر مجلس الانماء والاعمار كلفة التأهيل والترميم في هذا القطاع بحوالي ٣,٦ مليارات ليرة وهذا المبلغ هو كلفة اعادة اعمار وترميم حوالي ١١٢٠٠٠ وحدة سكنية دمرت او تضررت بين سنة ١٩٧٥ وحتى اواخر ١٩٨٢ .

ب ـ السياحة :

قدرت الكلفة الاجمالية لاعادة الاعمار في هذا القطاع بحوالي ١,٢ مليار ليرة وهي كلفة التعويض عن الخسائر التي حلت بـ ٦٥ فندقاً في العاصمة والساحل الجنوبي . ٤٠ فندقاً منها

الانقاذ لن يحقق أهدافه الا عن طريق تعزيز القطاع العام

تضرر خلال حرب السنتين و٢٥ خلال الاجتياح الاسرائيلي.

ج ـ الوسط التجاري:

قدرت كلفة ما تهدم وتضرر في الوسط التجاري بحوالي ٣ مليارات ليرة باسعار ١٩٧٧ اي ما قيمته ٧,٥ مليارات ليرة باسعار ١٩٧٧ اي ما قيمته ٧,٥ مليارات ليرة باسعار ١٩٨٢ وهي تشمل كلفة اعمار وترميم حوالي ١٣٤٠٠ وحدة ومن جهة اخرى قدر مجلس الانماء والاعمار كلفة تأهيل الوسط التجاري بحوالي ١,٨ مليار ليرة. وهنا نشير ان هذا المبلغ يتناول فقط كلفة تنفيذ التنظيمات المدنية والتجهيزات العامة. من طرق وشوارع وجسور وساحات ومواقف الخ.

د ـ الصناعة:

لحق التدمير او الضرر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بحوالي ٣٠٠ مؤسسة صناعية، قدرت خسائرها بحوالي ربع رأسمالها الثابت واختلفت التقديرات النقدية لهذه الخسارة حسب الجهة المقدرة اذ راوحت بين ٦٠٠ مليون ليرة ومليار ونصف مليار ليرة. ولعل هذا الخلاف يعود لاختلاف الاسعار التي قدرت بها هذه الخسائر ونحن سنأخذ بمليار ونصف مليار ليرة كرقم للخسائر باسعار ١٩٨٢. هذا مع العلم ان حجم التسليفات التي طلبها الصناعيون من الدولة واقرها مجلس الانماء والاعمار هي بحدود مليار ليرة.

هـ ـ الزراعة:

قدرت منظمة الاغذية والزراعة كلفة اعادة الاعمار في هذا القطاع بمليار ليرة.

و ـ المرافق العامة والتجهيزات الاساسية:

وتشمل الطرقات، المرفأ، المطار، وشبكات الهاتف، والكهرباء، والمياه، والمدارس، والمستشفيات، الخ... لم يجر تقدير للاضرار اللاحقة بهذه المرافق والتجهيزات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١. وقدر مجلس الانماء والاعمار قيمة الاضرار اللاحقة في هذه المجالات من جراء الاجتياح الاسرائيلي بحوالي مليارى ليرة. واذا فرضنا ان قيمة الاضرار السابقة على الاجتياح هي ايضاً بحدود مليارى ليرة (وهذا ادنى تقدير) تكون القيمة الاجمالية للاضرار في هذه المجالات بحدود ٤ مليارات ليرة.

الخسائر اللاحقة برأس المال المتحرك وممتلكات المواطنين.

يبقى هنالك الخسارة الناتجة عن تدمير واتلاف محتويات المؤسسات الاقتصادية من مواد اولية ومخزون سلع ومحتويات هذه المؤسسات ومنازل المواطنين من اثاث بالاضافة الى تدمير واتلاف الالات من سيارات المواطنين، هذه الخسارة التي لم يحاول احد تقديرها لا نظنها تقل عن مليارى ليرة.

وعليه تكون القيمة الاجمالية للخسائر اللاحقة في الرأسمال الوطني وممتلكات المواطنين خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بحدود ٢٢,٦ مليار ليرة باسعار ١٩٨٢ (الجدول رقم ٢).

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان مجلس الانماء والاعمار قدر الخسائر من هذا النوع الناتجة عن الاجتياح الاسرائيلي بحوالي ٧,٦ مليار ليرة تكون الخسائر اللاحقة برأس المال الوطني خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ في حدود ١٥ مليار ليرة.

٤ ـ الخسائر اللاحقة بالقوة البشرية وتشمل ما ينتج عن الحرب من قتلى وجرحى واعاقة وهجرة ولا شك ان هذا النوع من الخسارة مهما كانت انعكاساته الاقتصادية فهو لا يقدر بثمن لذلك نكتفي بايراد الارقام كما هي بالرغم من عدم دقتها.

لقد خلقت الحرب في لبنان حتى اواخر

فؤاد ابي صالح

١٩٨٢ اكثر من ١٥٠٠٠٠ بين قتيل وجريح وحوالي ٦٠٠٠ معاق و٤٠٠٠٠ يتيم و٣٠٠٠٠٠ منكوب ومهجر.

اما الهجرة الى الخارج فتناولت اكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ شخص الا انه لا يمكن اعتبارهم جميعاً هاجروا بصورة نهائية.

٥ ـ من خسائر اقتصادية الى ازمة اقتصادية.

ان الخسائر السابقة الذكر على فداحتها لم تؤثر كثيراً على مستوى معيشة المواطن اللبناني ذلك ان دفق الأموال الآتية الى لبنان من الخارج بشقيه المرسل من قبل اللبنانيين العاملين في الخارج او المرسل كتمويل للحرب هذا الدفق كان من الزخم بحيث عوض عن الخسارة اللاحقة بالناتج المحلي وسمح بالتالي باعادة تكوين جزء غير يسير من رأس المال المفقود.

لكن الامر اختلف بعد الاجتياح بالاضافة لبعض الظروف المستجدة في مزاحمة الانتاج الاسرائيلي للانتاج اللبناني الى صعوبة تصريف الانتاج اللبناني في اسواقه التقليدية العربية الى اضطراب حبل الامن مجدداً ادى الى تراجع الثقة بمستقبل لبنان بشكل مخيف. فتضاءل دفق الاموال الآتية من الخارج، وتراجع مستوى الانفاق التثميري كل ذلك ادى الى ازمة اخذت تتفاعل يوماً عن يوم في جميع القطاعات من الزراعة حتى التجارة وخصوصاً الصناعة التي بات وضعها يدعو الى القلق الشديد فاقفل العديد من المؤسسات وسرح المئات من العمال وباتت مؤسسات اخرى اكثر عدداً تنتظر الاقفال.

٦ ـ في اثناء ذلك جاءت حرب الجبل لتدفع بالازمة الى اقصى درجات الشمول والحدة بجعلها مسألة وجود لبنان ووجود اقتصاده موضع تساؤل.

لا شك ان وعي اللبنانيين وتصميمهم سيؤديان بهم في النهاية الى الحفاظ على وحدة بلدهم ارضاً وشعباً ومؤسسات الا ان ذلك لا يعني ان حرب الجبل لم تترك خسائر اقتصادية وبشرية فادحة من شأنها مفاقمة الازمة الاقتصادية الاجتماعية.

فبحمدون التي كانت حسب رئيس بلديتها تعطي بمفردها اكثر من ٧٠٪ من دخل الاصطياف في لبنان. بحمدون هذه التي تحوي على ١٧٠٠ بناء و٥٠ فندقاً اصابها الدمار

والخراب وهناك اكثر من ٥٠ قرية في الشوف وعاليه اصابها ما اصاب بحمدون. وبعض المصادر في الهيئة العليا للاغاثة تقول بان حرب الجبل تركت اكثر من ٢٠٠٠٠٠ بين مهجر ومنكوب وهنالك من قدر الخسائر المادية الناتجة عن هذه الحرب بحوالي ٥ مليارات ليرة اما الخسائر البشرية فلم تتوفر بشأنها بعد اي تقديرات.

لقد قدر مجلس الانماء والاعمار كلفة اعادة اعمار وتحديث المرافق الاقتصادية والاجتماعية المتوجبة على القطاع العام حتى سنة ١٩٩١ بحوالي ٦٢ مليار ليرة واذا اضفنا الى هذا الرقم ما سيتوجب على القطاع الخاص في هذا المجال وما سيترتب من نفقات اضافية للتعويض عن الخسائر الناتجة عن حرب الجبل لارتفعت الفاتورة الاجمالية المطلوب تسديدها حتى عام ١٩٩١ الى حوالي ٧٥ مليار ليرة الا ان تسديد هذه الفاتورة لا يكفي لاعادة نشاط لبنان الاقتصادي الى سابق عهده وحيويته لان الخسارة الاقتصادية التي لحقت بلبنان خلال السنوات التسع الماضية كان لها ايضاً جانب نوعي وهو ما نسميه بالخسارة الستراتيجية.

٧ ـ الخسارة الستراتيجية

ولها علاقة بالتغيرات التي استجدت في النطاق الخارجي خصوصاً في المنطقة العربية المجاورة والتي حالت الحرب دون ان يتمكن الاقتصاد اللبناني من التكيف معها واجراء التغييرات الهيكلية اللازمة لمواكبتها. بعبارة اوضح حتى لو فرضنا انه صار بامكان لبنان تعويض ما فات من خسائر خصوصاً لناحية رأس المال ولم يجر اي تغيير في بنيته الاقتصادية يقترب من المعدل الذي عرفه قبل سنة ١٩٧٥. ذلك انه لم يعد باستطاعة لبنان ان يلعب الدور نفسه الذي كان يلعبه على الصعيد الاقتصادي بالنسبة للمنطقة العربية المجاورة. اي دور الوسيط المالي والتجاري ودور المنتج السلعي والخدمي لقسم كبير من حاجاتها ذلك ان بلدان المنطقة المذكورة اصبحت مجهزة بنفسها لتقديم معظم الخدمات التي كان لبنان يقدمها لها. مصارف ومطارات ومرافىء وجامعات، مستشفيات، الخ...

وهذه البلدان اما اصبحت تنتج بنفسها بعض ما كان لبنان يصدره او ينقله لها من سلع او انها وجدت لذلك مصادر تموينية اخرى غير لبنان لا يستطيع هذا الاخير ان ينافسها بسهولة.

وكذلك فقد تعرف مواطنو هذه البلدان على بلدان سياحية غير لبنان فاجتذبتهم إليها.

الى كل ذلك اضف ان حجم الطلب العربي على المنتجات او الخدمات اللبنانية وبنية هذا المطلب قد تغير بفعل التطور وبفعل فتورة القدرة النفطية وظروف الازمة الاقتصادية العالمية.

٨ ـ ما هو مطلوب لمواجهة الوضع الاقتصادي الاجتماعي القائم:

يتبين مما تقدم ان المطلوب لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها لبنان الان لا يمكن اختزاله الى كمية معينة من المال مهما كان حجمها ان الحلول المطلوبة تبدو وقبل كل شيء من طبيعة سياسية ذات شقين.

الشق الاول وهو المدخل الضروري والرئيسي لايجاد حلول لجميع المشكال في لبنان ويتلخص بتأمين السلام والاستقرار بصورة دائمة على ارض واحدة لشعب واحد وذلك له طرقه ووسائله السياسية الخاصة التي ليس المجال هنا للتوسع فيها اللهم الا ذكر انه هو من طبيعة اقتصادية اجتماعية يبدو كشرط اساسي لتحقيق وحدة الوطن والشعب في ظل الامن والاستقرار وهو عودة المهجرين سريعا الى ديارهم التي هجروا منها والتعويض عليهم مالياً ليعيدوا بناء ما تهدم من منازلهم وباقصى سرعة.

الشق الثاني وهو ايضاً من باب الخيارات السياسية الاساسية ويتطلب الاسراع في وضع خطة للانماء الاقتصادي والاجتماعي تعيد للاقتصاد اللبناني حيوية ولكن بهيكلية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات السلم والاستقرار والوحدة في الداخل وما طرأ من مستجدات في النطاق الخارجي الذي يعيش ضمنه لبنان وهذه الخطة تختلف في طبيعتها ومرتكزاتها جوهرياً برأينا عن الخطة التي سبق ووضعها مجلس الانماء والاعمار والتي من شأنها او وضعت موضع التطبيق ان تعيد في احسن الاحوال الاقتصاد اللبناني الى سابق بنيته مع ما كان يرافقها وينتج عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية.

ان خطة الانقاذ المطلوبة تستدعي على الصعيد الاقتصادي:

اعادة النظر في طبيعة النشاطات الاقتصادية التي يجب ان تعطي الاولوية بشكل يجري فيه التركيز على النشاطات المنتجة من زراعية وصناعية وتوجيهها لتجنب اولا على الحاجات الاساسية للمواطنين وتتوزع بشكل متوازن على مختلف المناطق وتأتي بثمارها على مختلف الفئات الاجتماعية وهذا الامر لا يعني التخلي نهائياً عن دور الاقتصاد اللبناني التصديري للسلع والخدمات وانما يقتضي دراسة جدية للاوضاع المستجدة في المنطقة العربية المحيطة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ليصار الى تعيين احتياجاتهم ليجري التركيز بعد ذلك من قبل لبنان على بعض الاحتياجات التي يتمتع بمؤهلات واضحة لانتاجها بشكل لا يمكن لغيره مزاحمته عليها.

على الصعيد الاجتماعي:

التخفيف قدر الامكان من اعباء الحاجات الاجتماعية الاساسية عن كاهل الفئات الاجتماعية ذات المداخيل المحدودة والمدنية وعلى وجه الخصوص في مجالات الاسكان والتعليم والصحة والنقل.

ـ اعادة النظر بالنظام الضريبي بالتركيز على الضرائب المباشرة وجعلها اكثر تصاعداً.

ـ مراقبة الاسعار والحد من ارتفاعها وكل ذلك اي جميع ما هو مطلوب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي يقتضي مفهوماً آخر مغايراً تماماً لما هو سائد الان بالنسبة لدور الدولة والقطاع العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقد آن الأوان لنفهم ان تعزيز دور الدولة والقطاع العام لا يتنافى مع نظام الحرية.

«مذكرة للاتحاد العمالي العام».

تحقيق مطالب هامة لمستخدمي الضمان الاجتماعي

تتناول منحة ١٥٪ ومنح الزواج والولادة والوفاة والتعليم

ابراهيم حمدان

اقر مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٩، مطالب مستخدمي الصندوق بقرار حمل الرقم ٢٩٣٢، وهذه نصه:

«الموافقة على مقترحات الادارة بشأن مطالب نقابة مستخدمي الصندوق بعد تعديلها بحيث تصبح كما يلي:

أولاً: بشأن مطالب زيادة الاجور بنسبة ٢٠٪

- اعطاء منحة لجميع العاملين في أجهزة الصندوق وبأستثناء المحامين قدرها ١٥٪ من مجمل الأجور السنوية على أن لا تقل عن ٣٠٠ ليرة شهرياً. يؤخذ بعين الاعتبار في صرف هذه المنحة، المحافظة على الدوام والمواظبة الفعلية.

- يعود للمدير العام حجب هذه المنحة جزئياً أو كلياً عن المستخدمين الذين اتخذت بحقهم تدابير تأديبية لجهة عنصري الدوام والمواظبة وذلك بناء على مطالعة المدير الاداري.

- ويعود لرئيس اللجنة الفنية - أيضاً فيما يتعلق بمستخدمي اللجنة الفنية - حجب هذه المنحة كلياً أو جزئياً لنفس الأسباب المذكورة اعلاه.

على ان يودع المجلس لائحة بأسماء الذين يحرمون منها والأسباب الموجبة للحرمان وذلك فوراً بعد التنفيذ.

- تعطى هذه المنحة اعتباراً من ٨١/٤/١ ويستمر صرفها سنوياً بنفس الشروط لحين تعديل سلسلة الرتب والرواتب.

- تصرف هذه المنحة خلال شهر آذار من كل سنة لاحقة للسنة المتوجبة عنها.

- يستند في احتساب المنحة الى الاجور المدفوعة خلال السنة التي تسبق تاريخ صرفها وتصرف بصورة استثنائية المنحتين العائدتين للعامين ٨١ و٨٢ خلال شهر على الأكثر من تاريخ المصادقة على هذا القرار.

ثانياً: بالنسبة لمطلب التوسع في نسبة المستخدمين الذين يستفيدون حسب النظام الحالي من تقديم التدرج وكذلك زيادة فترة تقديم التدرج، وافق المجلس على الابقاء على النظام الحالي دون تعديل.

ثالثاً: بالنسبة لمطلب اقرار الراتب الرابع عشر وافق المجلس على تعديل نظام منحة الانتاجية بحيث تصرف هذه المنحة بنسبة ١٠٠٪ من الراتب للمستخدمين الذي تثبت مواظبتهم على العمل والدوام.

رابعاً: بالنسبة لمطلب اعادة النظر بنظام التقديمات الاجتماعية (ملحق رقم ٧) وافق المجلس على اعادة النظر هذه بحيث تصبح على النحو التالي:

أ - منحة الزواج: رفع قيمة هذه المنحة بحيث تساوي راتب شهر بتاريخ عقد الزواج على الا تقل عن ٢٥٠٠ ل.ل. والا تزيد عن ٥٠٠٠ ل.ل. وعلى الا تدفع هذه المنحة الا مرة واحدة خلال الخدمة.

يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٨٢/١/١.

ب - منحة الولادة: رفع قيمة هذه المنحة الى نصف الراتب الشهري بتاريخ الولادة على ان لا تقل عن ١٢٥٠ ل.ل. والا تزيد عن ٢٥٠٠ ل.ل. يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٨٢/١/١.

ج - في حال وفاة المستخدم:

- في حال وفاة المستخدم بمرض مهني أو بطارىء عمل تعطى عائلته تعويضاً يوازي راتبه بتاريخ الوفاة عن

١٢ شهراً على أن لا يقل هذا التعويض في مطلق حال عن خمسين الف ليرة لبنانية وعلى أن لا يستفيد المستخدم من تعويضين استناداً لاحكام هذا النظام والأحكام سائر القوانين والأنظمة النافذة بل فقط من التعويض الأفضل. يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٨٢/١/١.

- في حال وفاة المستخدم بسبب لا يتعلق بطارىء عمل أو مرض مهني تعطى عائلته مساعدة مالية توازي راتبه بتاريخ الوفاة عن ستة أشهر على أن لا يقل هذا التعويض في مطلق حال عن خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية وعلى أن لا يستفيد المستخدم من تعويضين استناداً لأحكام هذا النظام ولأحكام سائر القوانين والأنظمة النافذة بل فقط من التعويض الأفضل.

يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٨٢/١/١.

د - في حال وفاة أحد أفراد عائلة المستخدم.

يعطى المستخدم في حال وفاة أفراد عائلته المنصوص عليهم في المادة الرابعة من نظام التقديمات الاجتماعية مساعدة مالية توازي راتبه الشهري بتاريخ الوفاة على أن لا تقل هذه المساعدة عن ٢٥٠٠ ل.ل. والا تزيد عن ٥٠٠٠ ل.ل.

يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٨٢/١/١.

هـ - منح التعليم ومقاديرها.

الموافقة على زيادة منح التعليم ومقاديرها اعتباراً من العام الدراسي ٨١ - ٨٢ عن طريق زيادتها بنسبة ١٠٠٪ بحيث تصبح كما يلي:

مرحلة التعليم الاكاديمي	فئة المدارس	قيمة المنحة السنوية (ل.ل.)
حضانة ابتدائي	خاص غير	
	مجاني/نهاري/	١٠٠٠,٠٠
	رسمي أو خاص مجاني	٥٠٠,٠٠
متوسط	خاص غير	
	مجاني/نهاري/ رسمي خاص	١٥٠٠,٠٠
	مجاني/نهاري/	٧٥٠,٠٠
ثانوي	خاص غير	
	مجاني/نهاري/ رسمي خاص	٢٠٠٠,٠٠
	مجاني/نهاري/	١٠٠٠,٠٠
جامعي	خاص غير مجاني	٢٥٠٠,٠٠
	رسمي	١٢٥٠,٠٠
التعليم المهني والتقني		
	خاص/متوسط	١٥٠٠,٠٠
	خاص/ثانوي	٢٠٠٠,٠٠
	رسمي	١٠٠٠,٠٠

بين الرجاء في الخلاص.. والخوف على المصير

ما بدأه الأطراف اللبنانيون في جنيف هو بالذات محط رجاء اللبنانيين. فالحوار الوطني حول المشاكل الداخلية المعقدة كان على الدوام الشعار ـ المطلب الذي رفعته الحركة النقابية اللبنانية منذ أن سادت لغة المدفع والرصاص في اجواء البلد. وكانت الحركة النقابية، فيما تطلب، تعبر عن قناعة الأغلبية الساحقة من المواطنين بأن ليس للحوار بديل لحل الأزمة الداخلية، ولغة العنف لا تولد سوى المزيد من العنف، فضلاً عن الموت والهلاك. ألم تكن تجربة تسع سنوات من الاقتتال والحرب الاهلية المدمرة كافية للدلالة على هذه الحقيقة؟.

ما توصل اليه الأطراف اللبنانيون في جنيف في الجولة الأولى من المؤتمر الوطني انجاز هام على طريق الحل السياسي الشامل للمعضلات اللبنانية. والانظار مشدودة الى الجولة الثانية عساها تكمل ما بدأت ويضع المؤتمر الوطني الأسس المتينة للبنان المستقبل، لبنان السلم والابداع والعدالة والمساواة والحرية. صحيح أن الامور ليست بهذه السهولة، ولا ينبغي ان تتولد أوهام ان كل شيء قد انتهى، وان الحل النهائي حاصل بهذه البساطة. فالقضايا محور الحوار شائكة جداً ولكن ينبغي ان تبقى ـ مهما كانت الظروف ـ محور حوار وليس ميدان اقتتال. فحصيلة الحرب الأهلية مكلفة للغاية بشرياً ومادياً والكيان والواحد معرض ـ بخلاف الحل ـ للتفتيت وللتشرذم، والأرض محط اطماع العدو الاسرائيلي، والشعب مقطع الأوصال مهدد بالتشرد الدائم. وأما الاعداء المتضررون من الوفاق الوطني والمصالحة بين اللبنانيين كثر. وهم نشطون كفاية لنسف الحوار ومنع الحل. العدو الاسرائيلي أعطى البراهين على ذلك باجراءاته الفورية في الجنوب كرد على مؤتمر جنيف. وما يتردد في كل عواصم الغرب بأن تطورات دراماتيكية سيشهدها لبنان والمنطقة بأسرها برهان آخر على ان المتضررين في الخارج يعملون ـ وشلت يدهم ـ بدون كلل لابقاء النار ملتهبة في لبنان.

صحيح ان الاعتداءات الاسرائيلية عمرها ١٥ سنة والتآمر المتواصل لاسرائيل ضد لبنان يعود الى تاريخ قيام الدولة العنصرية، واطماع الأجنبي في وطننا كموقع استراتيجي في المنطقة عمرها أكثر من قرنين ونيف، ولكن الأصح أنه عندما لاحت بوادر وحدة اللبنانيين فيما انجز الآن في مؤتمر جنيف، شكل ذلك مصدراً كبيراً لقلق اسرائيل واسيادها في الغرب. وبالضبط هذه الوحدة بين اللبنانيين هي الكفيلة باحباط ما يحاك مجدداً ضد لبنان بهدف عرقلة الحل المطلوب في مؤتمر جنيف واعادة التعمير في لبنان.

وبين جولتي مؤتمر جنيف يقف اللبنانيون في مهب ريحين رجاء في الخلاص من عذاباتهم ومآسيهم التي ندر أن تحملها شعب مثلما تحمل شعب لبنان، وريح القلق الكبير من خنق الحل وهو في المهد على يد اعداء الوطن والمتضررين من وحدته واستقلاله وسيادته.

هذا الرجاء في انقاذ الوطن وخلاص اهله عبر عنه اللبنانيون ابان مؤتمر الحوار وبعده بمختلف الأشكال. وبالنسبة للحركة النقابية فقد بذلت جهوداً كبيرة الى جانب الفعاليات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية في لبنان للضغط على المتحاورين في سبيل الوصول الى الوفاق

الوطني والمصالحة الشاملة على أساس الحل السياسي لمشكلات اللبنانيين، وموقف المؤتمر الدائم للفعاليات الاقتصادية عبرت عنه بالاضراب الوطني الشامل لمدة ساعة في كل القطاعات والمرافق. والاتحاد العمالي العام قدم مذكرة عامة - وطنياً واجتماعياً واقتصادياً - الى أطراف الحوار، وهي تشكل في الحقيقة الرؤية الشاملة المسؤولة الناضجة للحركة النقابية حول أسس الحل المنشود والاصلاح المطلوب.

الاتحاد العام كنموذج لقوة اجتماعية لبنانية تضم مختلف الاتجاهات والتيارات والانتماءات الفكرية والسياسية والطائفية والمناطقية أكد خلال هذه المذكرة بأن اللبنانيين - وهنا العمال والاجراء منهم - قادرون على بلورة موقف واحد ورؤية واحدة لبناء وطنهم السيد المستقل الموحد المتمتع بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وعن حق وصف المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام المذكرة الوطنية الى مؤتمر الحوار بأنها برنامج نضال وعمل للحركة النقابية.

والأضراب الوطني العام في يوم «الجنوب في لبنان» جسد هو الآخر وقوف اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم في مواجهة اطماع العدو الاسرائيلي في الجنوب، وعبر عن تصميم الجنوبيين وارادتهم التي لا تلين في مقاومة المحتل الغاصب والتصدي لتدابير القمع والحصار وقطع الطرق والاعتداء على المؤسسات الرسمية والتي هي احدى خطوات الرد الاسرائيلي على مؤتمر الحوار في جنيف. وطالما بقي تمسك اللبنانيين بوطنهم وأرضهم وكرامتهم ومهما غلت التضحيات، ارتدع المتضررون من الحل وأصيبوا بالخيبة ومنيت مشاريعهم السوداء بالفشل.

عمال لبنان، ذاقوا الأمرين من الحرب الاهلية، ودفعوا الثمن غالياً جداً من العدوان الاسرائيلي الغاشم والاحتلال البغيض لقواته. وحركتهم النقابية في الاتحاد العام - انطلاقاً من مصالح كل عمال لبنان - وحدت التصور السليم للحل المطلوب للأزمة اللبنانية وجسدتها، مذكرة - برنامج نضال، كل الجهود مطلوبة في سبيل تحقيق هذا البرنامج النضالي، وكل الجهود مطلوبة لتوحيد وجمع الصفوف من أجل طرد المحتل الاسرائيلي المدنس الأرض الطاهرة. كل الجهود مطلوبة من أجل أن يحقق مؤتمر الحوار في جنيف رجاء اللبنانيين في الخلاص ويبدد الظلمات الحالكة من سماء الوطن.

بقلم: الدكتور حسان حمدان

العام الدراسي.. والمصير المجهول!

- هل كل عام يجب ان يكون العام الدراسي في مهب الريح تعطيلا وتأجيلاً، وتهجيراً؟

- هل كل عام يجب ان يكون مستقبل مئات الالوف من الطلاب بانتظار المعجزات السماوية؟ اثارة هذه القضية ليست جديدة، فهي قضية مزمنة وزادتها الحرب تعقيداً جديداً، لم يكف جنون الاقساط حتى جاء جنون الحرب ليكون أشد وطأة وأكثر تهديداً لمستقبل جيل بأكمله، وما زالت الحلول ليست الجذرية فقط بل والمؤقتة حتى غائبة عن لسان المسؤولين، اللهم الا بعض التصريحات التي تحاول جاهدة أن تربط حل مشكلة هذا العام، بحل مشكلة المهجرين... فكان لا حل لاحدى المشكلتين الا على حساب الأخرى،... وهكذا تصبح العادة في لبنان طبيعة اساسية لسلوك المسؤولين، لا حل لأية قضية الا على حساب غيرها، وعلى المواطن اللبناني دائماً أن يختار بين السيء والأسوأ هذا اذا أخذ اختياره بعين الاعتبار...

عام دراسي مضى، وأكثر طلابنا لم يستطيعوا اللحاق بركبه، فهل العام المطل اليوم والذي تدور حوله مئات العلامات الاستفهامية، ستبقيه الظروف في خطرا لتهديد بالضياع؟.

معظم المدارس وفي مناطق محدودة، انتفت فيها حتى الشروط الاولية لمواصفات المدرسة، فهي بأكثريتها مهدمة، ومنذ العام الماضي مدارس الضاحية الجنوبية مثلا دخلها طلابها وهي بجزئها الكبير مهدم وغير المهدم عرضة لان يتساقط فيه المطر كما الشارع. وزادت هذه الأيام في استحالة اعتماد الترفيع كما الماضي لتأمين الحد الأدنى الاقل من الضروري للبداية.. هذا اضافة الى النقص المزمن في الهيئة التعليمية في بعض المدارس.. وانتقاء الشروط التعليمية في مدارس أخرى... أما المدارس الخاصة فحدث عنها ولا حرج، فلا يكفي اولياء الطلاب انهم يدون عمل، حتى تأتي الأقساط لتضعهم امام الخيار الصعب، وهي حرمان أبنائهم من الدخول الى المدرسة.

فإضافة للمشاكل التي تعودناها في كل الأعوام دون ان نلمس لها أي حلول، مشكلة جديدة بوجهين، مدارس لا تستطيع استقبال الطلاب بسبب الوضع الأمني، ومدارس أخرى بسبب سكن المهجرين فيها...

وبدأت الدوامة منذ بداية العام أولا تأجيلا وثانياً كيف تحل مشكلة المهجرين لاستقبال الطلاب،... هذا اذا لم ننس أن بعض المدارس في بيروت بدأت التدريس، اما في المناطق الأخرى فبانتظار مؤتمر جنيف... نعم عامنا الدراسي بانتظار نتائج مؤتمر جنيف، وهل يجوز أن تتحمل الفئات الشعبية التي لم تستطع ادخال أولادها الى المدارس الخاصة بانتظار فتح المدارس الرسمية كل هذه الويلات، وننتظر الفرج الذي لن يأتي سريعا.

اذا حاولنا أن نكون موضوعيين كثيراً، فنقول أن الوضع الأمني في بعض المناطق يلقي بثقله على كل مستويات الحياة فكيف بالعام الدراسي. ولكن نتساءل ومنذ شهرين لماذا هذا الاصرار على ربط مشكلة المهجرين بالعام الدراسي؟؟.

ان قضية المهجرين قضية وطنية تطال الأسس السياسية لعودة البلد الى وحدته وسيادته، وطرد المحتل وعودة السلطة الشرعية على كل بقعة من بقاع الوطن... فلماذا يتم التصدي لها بهذا الشكل؟ ولماذا يوضع العام الدراسي باحتمالات تعطيله نتيجة عدم حلها.

فعلى الدولة وبمختلف مستوياتها أن تبادر الى انقاذ العام الدراسي، وتحريره من هذا الربط المصطنع... فاذا تعذر الحل الجذري لمشكلة المهجرين وهو صعب في المدى المنظور، فلتسارع الدولة للتصدي لهذه المشكلة بما يلزم من تدابير توازي اهميتها، اقلا يستحق مئات الالوف من المهجرين قرارات الآن على مستوى الوطن بالحل الاولي، تأمين المساكن البديلة لهم لحين العودة الطبيعية المرتبطة بشروطها السياسية... وبالتالي الافراج عن العام الدراسي الموضوع الآن في ثلاجة الانتظار. وليس هذا الحديث مجال للمزايدة الآن والدولة في كامل همومها الوطنية والسياسية والاقتصادية، بل واذا كانت الظروف الأمنية ومن تجارب السنين الماضية تبقي الواقع الدراسي، مبعثراً، مشوشاً، تحيط به الصعوبات من كل جانب، فلا يجوز اليوم تعطيله نهائياً، ولا يجوز أيضاً التضحية حتى بسنة من مستقبل الجيل، لأن السنة في عمر الأوطان كبيرة أكثر مما نتصور... والسنة الضائعة في مستقبل الجيل على الاقل تأخير فادح عن السير في ركب الحضارة والعلم... فهل يكون هذا الحديث سراب وتمنيات، أم أن المسؤولين سيقلعون عن عادة المؤتمرات الصحفية، والحديث عن الصعوبات التي عرفها المواطنون أكثر بكثير من المسؤولين، فالمواطنون ينتظرون تدابير عملية وان كانت محكومة بجملة التعقيدات الحاصلة في البلد... ولكن الشيء القليل خير من لا شيء، والتأخير قليلا خير من التعطيل الكامل...

«عماد رزق»

السياسة التربوية للاتحاد العمالي العام والموقف من المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥

الاتحاد العمالي العام يتهيأ اليوم ومن جديد للمشاركة في رسم السياسة التربوية في لبنان ولا سيما اتخاذ موقف من المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥. في صورة الاتحاد دراسات جديدة حول موضوع التعليم وفي تاريخ الاتحاد مواقف عديدة بهذا الشأن. أود ان اضيف الى كل هذا مساهمة جديدة علها تساعد في توضيح الرؤية واتخاذ القرارات.

أولا: بعض اسباب التردد في الموقف حيال المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥

للاتحاد مواقف سابقة بالنسبة لمسألة التعليم. ابرز هذه المواقف النقاط التسع التي وردت ضمن البرنامج المطلبي الذي اعتمده الاتحاد العام في المؤتمر العمالي العام المنعقد بتاريخ ٢٥/ك ٢/١٩٨٠. هذه النقاط التسع تشكل في مجموعها مرتكزات السياسة التربوية للاتحاد العمالي العام. لكن كل نقطة من هذه النقاط تتصف بطابع الشمول والعمومية. لذلك وامام بعض المسائل التربوية المطروحة على الساحة اللبنانية نرى اعضاء الاتحاد يترددون حيال الموقف الواجب اعتماده بالرغم من اتفاقهم على المبادىء التربوية العامة. وهذا ما يحصل اليوم، اذ تعددت الآراء حيال المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٩٥ الذي ينظم بعض سبل تأمين التعليم الابتدائي المجاني.

ليس بالجديد ولا بالسيء ان تتعدد آراء افراد الجماعة الواحدة حول مسألة معينة. النية الصادقة والحوار العلمي والموضوعي كفيلان بتقريب وجهات النظر غير اني اعتقد ان وراء تعدد الآراء هذا ثلاثة أسباب مرتبطة بالعمل النقابي للاتحاد العمالي العام.

السبب الاول هو انه في السابق وفي اطار الاتحاد العمالي العام اقتصر البحث فيما يختص بالشأن التربوي على المسائل المبدأية ولم يتعداه الى الامور التفصيلية التطبيقية هذا المنحى ليس فقط نتيجة افتقار الاتحاد في السابق الى الدراسات التربوية التي تحدد بالتفصيل المشاكل والحلول. بل انه ايضاً نتيجة التركيز في عمل الاتحاد على المسائل الاقتصادية والمالية (الغلاء تصحيح الاجور، تحرير من الاعباء الثابتة، النقل والمحروقات الخ والاهمال النسبي للمسائل الاجتماعية (التربية ظروف العمل وعلاقات العمل في المؤسسات، مشاكل التنظيم النقابي، التثقيف العمالي، الخ). فبينما نرى الاتحاد يعرض بالتفصيل وبالارقام للمسائل الاقتصادية والمالية، نلاحظ انه يكتفي بالنسبة للمسائل الاجتماعية بطرح المبادىء العامة.

اما السبب الثاني لتعدد الآراء حول المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ ومن خلاله حول الخطة التربوية، انما يعود بنظري الى تغير النهج المتبع لتحديد سياسة الاتحاد التربوية. في السابق - (وهنا قد أكون مخطئاً اذ انني وقتها لم اكن اتابع عمل الاتحاد) - كان اعضاء الاتحاد يتناقشون ويحددون على ضوء آرائهم وملاحظاتهم المطالب التربوية الاساسية. انما اليوم فامام اعضاء الاتحاد مجموعة دراسات تعرض للواقع التربوي وتقترح خطة تربوية، وموقفاً من المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥. اعضاء الاتحاد ومن خلال اطلاعهم على هذه الدراسات يحددون مواقفهم وسياستهم التربوية.

لكل من هذين النهجين محاذيره. النهج الاول (أي السابق) يسمح بالتعبير عن مواقف واتجاهات اعضاء الاتحاد لكنه يفتقر الى الدراسات التي تساعد هؤلاء الاعضاء على وعي الواقع التربوي والتطرق الى تفاصيل السياسة التربوية وبالتالي الى التحرك الفعلي. اما النهج الثاني فهو يسمح بالاستفادة من الدراسات لكنه يبرز موقف الباحث اذ ان معطيات واقتراحات الدراسات والمنطق المتبع فيها تحدد وتوجه منطق اعضاء الاتحاد، كما انها قد تلغي عن غير قصد السياسة التربوية التي اتبعها الاتحاد في السابق. فالباحث خاصة اذا كان غير مرتبط عضوياً بالجماعة التي تستفيد من بحثه، انما يعبر في قراءته للواقع وفي مقترحاته عن خياراته الشخصية حتى ولو كانت هذه الخيارات مبنية على دراسات علمية وموضوعية.

من هنا أهمية مكتب الدراسات في الاتحاد العمالي العام واهمية التنسيق بين الاتحاد وهذا المكتب. ان هذا التنسيق هو بنظري الحل الوحيد لتخطي محاذير المنهجين المذكورين اعلاه اذ هذا التنسيق ينتج عنه دراسات علمية تأخذ بعين الاعتبار تاريخ وموقع واهداف الاتحاد العمالي العام.

اما السبب الثالث لتعدد الآراء حول المرسوم الاشتراعي ٩٥ فيرجع الى مضمون هذا

المرسوم. فهو من جهة يسعى الى تأمين التعليم الابتدائي المجاني وفي هذا المسعى تحقيق لمطلب الاتحاد. لكنه من جهة اخرى يقدم دعماً كبيراً للمدارس الخاصة وهذا النهج قد يتعارض وسياسة الاتحاد العام اذ قد يؤدي الى اضعاف التعليم الرسمي اكثر فأكثر.

هذه الاسباب الثلاثة وغيرها تجعل من المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ موضوع حيرة وتساؤل بالنسبة للاتحاد العمالي العام. فهل هذا المرسوم الاشتراعي يستجيب لسياسة الاتحاد ام انه يتعارض معها؟ هل يقبل الاتحاد باقراره ام عليه ان يطالب بالغائه؟

ثانياً: المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ والموقف منه

١ ـ هل يندرج المرسوم رقم ٩٥ في سياق السياسة التربوية للاتحاد العمالي العام؟

في المؤتمر العمالي العام المنعقد بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٥ اقر الاتحاد العمالي مطالبه التربوية وأهمها: «تعميم التعليم المجاني حتى اعلى المستويات عن طريق زيادة عدد المدارس الرسمية وتحسين نوعية التحصيل فيها».

هذا المطلب العمالي واضح وصريح وفيه موقف مسبق من المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥. فالاتحاد لا يكتفي بالمطالبة بالتعليم المجاني لكنه يحدد كيفية تحقيق ذلك، اي عن طريق دعم المدارس الرسمية وليس عن طريق تأمين هذا التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية في المدارس الخاصة كما جاء في المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥. فالتعليم المجاني موجود في المدارس الرسمية العامة والمهنية، وفي الجامعة اللبنانية، ولا حاجة للمطالبة به.

الحاجة فقط الى تحسين المدارس الرسمية لكي تشمل هذه المجانية اكبر عدد ممكن من اللبنانيين.

اذا كان الاتحاد لا يزال يتبين الموقف الذي اقره سنة ١٩٨٠ فما عليه اليوم الا رفض المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥.

ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ لا يتناقض فقط مع هذا الموقف السابق للاتحاد العمالي العام، انه يتناقض ايضاً مع الجانب الوطني لسياسة الاتحاد التربوية. فاذا كان هذا المرسوم يتجاوب مع الجانب الاجتماعي لسياسة الاتحاد (اي تعميم مجانية التعليم) الا انه يشكل دعماً اساسياً للمدارس الخاصة، اي دعماً للتربية الطائفية اللاوطنية التي اتفق اكثرية المفكرين في لبنان على تحميلها جزءاً غير قليل من مسؤولية الحرب الطائفية والتشرذم الحاصل في لبنان.

قد يعتقد البعض انه لا بأس ان نحنا قبلنا بالمرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ شرط ان يرافق هذا القبول توحيد للكتاب، اذ نكون بذلك قد حافظنا على الطابع الوطني للتعليم.

في هذا الطرح فهم خاطىء لعملية التربية وتأثيرها على تكوين شخصية الفرد فالكتاب المدرسي، بالرغم من تأثيره على ذهنية المواطن، اي على اتجاهه الطائفي او الوطني يبقى ذا تأثير ضئيل اذا ما قورن بعوامل اخرى، كعلاقات السلطة السائدة في المدرسة مثلا. فالتلميذ في المدارس الخاصة يرى السلطة التربوية متمثلة باصحاب المدرسة ومديرها اي وفي اكثر الأحيان، يراها متمثلة برجال الدين. وهنا تكمن المشكلة، ومن هنا يبرز سبب تفضيلنا للمدرسة الرسمية. فادراك السلطة التربوية كسلطة دينية، او على الاصح كسلطة طائفية، ينعكس على عملية ادراكنا للسلطة في المجتمع، وبالتالي على عملية ادراكنا لسلطة الدولة. خاصة وان عملية الادراك هذه تتم بطريقة لا واعية اذ تحصل منذ المرحلة الابتدائية وما قبل الابتدائية، اي في وقت يكون فيه التلميذ غير قادر على التمييز بين العالم الذي يراه في ومن خلال المدرسة والعالم الخارجي. وكلنا اصبح يعلم اليوم كم لهذه المرحلة من حياة الانسان من تأثير على تكوين شخصيته واتجاهاته. هذه الفكرة الاخيرة تدلنا هي ايضاً الى خطورة المرسوم رقم ٩٥ اذ ان هذا الاخير يطبق على المرحلة الابتدائية وما قبل الابتدائية.

اذن، اذا اردنا فعلاً ان يكون لتربيتنا طابعها الوطني لا بد ان نضع تلميذنا ومنذ البدء، في جو تبدو فيه السلطة مجسدة بممثلين عن الدولة لا بممثلين عن الطوائف، وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا في المدرسة الرسمية. لكن علينا ان نسعى وفي المدارس الرسمية بالذات الا يكون مديروها من رجال الدين، لا سيما وان هذه الظاهرة الأخيرة اصبحت جد منتشرة.

ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ يتناقض ايضاً، حسب اعتقادي، مع الجانب الانساني والنضالي لسياسة الاتحاد التربوية.

فالمدارس الخاص، لا سيما تلك المرتبطة مباشرة بالطوائف تنشىء مواطنين مطيعين، يخضعون للسلطة مهما كانت جائرة ويقنعون بالامر الواقع مهما كان مذلاً وصعباً. كما انها تنشىء مواطنين متنافسين ابداً، غير متضامنين، غير واثقين من قدراتهم الذاتية، خائفين ومترددين ومن نتائج احدى الدراسات حول تأثير التربية على اتجاهات المتخرجين من المدارس في لبنان (دراسة نخله وامين) ان المتخرجين من المدارس الطائفية هم محافظون وتقليديون اكثر من اولئك المتخرجين من المدارس الرسمية.

غني عن القول ان كل هذه الصفات التي تميز المتخرجين من المدارس الخاصة ذات الطابع الطائفي، لا يمكن ان تتناسب مع الصفات التي يتميز بها عادة النقابيون كالثقة بالذات والرغبة في التغيير وفي التضامن مع الغير. ولقد دلت دراسات عديدة اجريت على الاجراء في لبنان وفي الخارج انه من احدى اسباب ضعف المشاركة العمالية في العمل النقابي، هو هذه التربية التخويفية في المدرسة (وفي البيت طبعاً) فاذا كان الوضع الاقتصادي يدفع الاجير او العامل الى العمل النقابي من اجل وضعه المعيشي، فان التربية التي يتلقاها في المدرسة تلعب دوراً معاكساً اذ تكبله وتجعله خائفاً ومترداداً.

اني لا اقول ان التربية في المدارس الرسمية هي مثالية من هذه الناحية، لكنها بالتأكيد افضل من تلك السائدة في المدارس الخاصة، وهي حسب اعتقادي، تتناسب اكثر من غيرها مع الجانب الانساني النضالي لسياسة الاتحاد التربوية.

ـ ان المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ يندرج في سياق هذا التطور الاخير في لبنان الذي قوى من تأثير البنية والعلاقات الطائفية، على حساب البنية الاقتصادية وعلاقات العمل. كيف؟ ان تدهور الوضع الاقتصادي الذي اضعف من القوة الشرائية عند الناس وتدني اوضاعهم المعيشية سوف يجبران وحسب المنطق الاقتصادي، سوف يجبران الاهل على ادخال اولادهم الى المدارس الرسمية لارتفاع اكلاف التعليم في المدارس الخاصة. اذا الوضع الاقتصادي والوضع المعيشي للناس اليوم يدفعان التلاميذ نحو المدارس الرسمية وبالتالي يخلقان ظرفا يتطلب دوراً اكبر لهذه المدارس. ما هو جواب الدولة على هذا الضغط الاقتصادي والمعيشي؟ الدولة اعطت جوابها بواسطة المرسوم رقم ٩٥. هذا الأخير هو محاولة لتحويل هذا الدفع التلاميذي المرتقب نحو المدارس الرسمية باتجاه المدارس الخاصة. وبهذا العمل تكون الدولة قد «قوطبت» للمنطق الاقتصادي واستعملته لخدمة البنية الاجتماعية الطائفية.

لا عجب في ذلك فالمدارس الخاصة غير المجانية كانت ومنذ السبعينات اول من طالب بتأمين مجانية التعليم لمختلف فئات الشعب

(ابو رجيلي) وكأن المطالبة بمجانية التعليم، بالشكل الذي نص عليه المرسوم رقم ٩٥، هي افضل الطرق لمنع المدارس الرسمية من منافسة المدارس الخاصة تحت ضغط تدني المعيشة وارتفاع اكلاف التعليم في المدارس الخاصة.

اذا صح ان الاتحاد العمالي العام هو قوة اقتصادية اساسية واذا صح انه في عمله يجسد غلبة علاقات العمل على العلاقات الطائفية في عملية التطور الاجتماعية، فان المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ يشكل اضعافاً لخط الاتحاد واهدافه، وتحجيماً لدوره، لا بل مؤشر فشل لعمله.

- اخيراً، ان المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ يجعلنا نتساءل حول مصير العمل النقابي في المدارس الخاصة. فهل ارتباط اجور المعلمين في المرحلة الابتدائية بوزارة التربية، يجعل منهم عاملين في القطاع العام وبالتالي يحرمهم من حق التنظيم النقابي؟ وهل امتداد عملية التعاقد بين وزارة التربية والمدارس الخاصة الى مراحل التعليم الاخرى سوف يلغي العمل النقابي في هذه المدارس؟ الامر خطير ويستأهل التوقف عنده والاستفسار عنه.

٢ - حول بعض ما جاء في دراسة الدكتور ابو رجيلي بالنسبة للمرسوم رقم ٩٥

هناك ملاحظات اخرى حول المرسوم رقم ٩٥. ولقد اورد معظمها الدكتور ابو رجيلي في دراسته حول التعليم المجاني. هذه الملاحظات قسمها الدكتور ابو رجيلي الى ايجابيات وسلبيات. لن اعود الى سرد هذه الايجابيات وهذه السلبيات فقد اصبحت معروفة من الجميع. سأكتفي بابداء رأيي حول بعض ما جاء فيها:

أ - بالنسبة لايجابيات المرسوم:

نص المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ على وجوب تشكيل لجنتين. اللجنة الأولى «تتولى تعيين سلم الحدود القصوى للمبالغ المقطوعة التي يمكن للمدارس ان تفرضها سنوياً على التلميذ» اللجنة الثانية هي كناية عن جهاز مختص في وزارة التربية يتولى «الاشراف التربوي والمالي على التعليم الموضوع تحت نظام العقد». هاتان اللجنتان يسمحان بمراقبة التعليم الخاص وتوجيهه وهما بذلك يشكلان احدى ايجابيات المرسوم الاشتراعي لكن هاتين اللجنتين يشكلان بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء مما يدفعنا الى الاعتقاد ان هذه المراسيم لن تصدر اسوة بغيرها التي نصت عليها قوانين عديدة اخرى. وهذا يعني ان المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ سيكتفي بتوفير الدعم المالي للمدارس الخاصة، فهذا الدعم لا يحتاج الى اصدار مراسيم جديدة كما هي الحال بالنسبة للجنتين المذكورتين اعلاه. وبذلك نكون خسرنا اهم ايجابيات المرسوم الاشتراعي. لكن حتى لو افترضنا ان هذه المراسيم المنتظر صدورها صدرت حقاً فهل ستتمكن هذه اللجان من اتمام عملها في الرقابة والتوجيه ام سيكون مصير عملها كمصير عمل مفتشي وزارة التربية؟ وهل ستتمكن هذه اللجان من فرض رقابتها على المدارس الخاصة بشكل يمكن هذه الاخيرة من «التفلت من القيود الطائفية والارتهان الى الخارج»، كما يتمنى الدكتور ابو رجيلي في كلامه عن ايجابيات المرسوم الاشتراعي؟ لن نكون ميثاليين لنعتقد بامكانية حصول ذلك، فلا توجهات الطوائف تغيرت ولا الدولة تمكنت بعد من تقوية موقفها.

ب - بالنسبة لسلبيات المرسوم:

يقول الدكتور ابو رجيلي ان المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ لن يكتب له النجاح اذا لم تعين له ادارة تربوية جديدة، على ان تفسح هذه الادارة «بالمجال للهيئات المحلية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك في الاشراف على اعمال المدارس في مختلف المناطق اللبنانية» (صفحة ١٠) لا اعتقد ان في مشاركة الهيئات المحلية والفعاليات الاقتصادية تحسين للوضع الاداري والتربوي في المدرسة. فالهيئات المحلية سوف تطبع السياسة التربوية في المدرسة بطابعها الطائفي، اذ ان التقسيم الجغرافي في لبنان اصبح تقسيماً طائفياً والدكتور ابو رجيلي نفسه ركز على ضرورة التفلت من القيود الطائفية. اما الفعاليات الاقتصادية، فلا ادري ما يمكن ان تفعله هذه الفعاليات غير التأثير سلبياً بواسطة امكانياتها المادية. الفعاليات الاجتماعية وبالتحديد النقابات هي وحدها المعنية مباشرة بشؤون التربية، على الاقل من خلال نقابات المعلمين او لجانهم. سوف نعود الى مسألة مشاركة نقابات او لجان المعلمين في مقطع لاحق.

ج - بالنسبة لموقف الدكتور ابو رجيلي من المرسوم رقم ٩٥

بعد عرض السلبيات وايجابيات المرسوم رقم ٩٥، يقول الدكتور ابو رجيلي انه يمكننا «اعتماد المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ لكن كأساس لوضع مشروع جديد يساهم في تحقيق مجانية التعليم في جميع مراحل التعليم العام والزاميته في الوقت نفسه». لكن من يضمن لنا ان مشروعا جديداً سيوضع؟ وبانتظار هذا المشروع الجديد الا نكون قد خاطرنا بمؤسسة عملنا طويلا لانشائها اعني بها المدرسة الرسمية؟

هذا من جهة، من جهة اخرى وفي مجال عرضه لكيفية التعاون بين القطاع الرسمي

والقطاع الخاص يقترح الدكتور ابو رجيلي، وفي اطار خريطة تربوية ومدرسية جديدة، ومنعاً للازدواجية والهدر في الطاقات، يقترح ضرورة عدم وجود مدرستين (خاصة ورسمية) في منطقة واحدة. بحيث تعطي اولية البقاء التي اثبتت وجودها على الارض ونجحت في عملها. الا يرى معي الدكتور ابو رجيلي انه يقترح بذلك تطبيق نظرية داروين في تطور الكائنات على الواقع التربوي، وان ذلك يؤدي حتما الى زوال المدرسة الرسمية نظراً لضعفها الحالي بالنسبة للمدارس الخاصة؟ مبدأ المنافسة لا يمكن تطبيقه الا على أساس الاطراف المتنافسة والا اصبح تبريراً لاستغلال او تسلط.

٣ ـ الموقف من المرسوم رقم ٩٥

بعد كل الذي قلناه حول المرسوم ٩٥ ماذا تراه يكون موقفنا منه؟

طبعاً علينا التصدي لهذا المرسوم. لكن التصدي لا يكفي اذ ان هذا المرسوم بدا ويبدو مكسباً تربوياً لاكثرية الذين اطلعوا عليه خاصة وانه يسمح لفئات الشعب بالتعلم في المدارس الخاصة وذلك في المرحلة الابتدائية. وكلنا يعلم كم من اللبنانيين من ذوي الدخل المحدود يتمنون الدخول الى المدارس الخاصة. اذا اراد الاتحاد ان يتصدى للمرسوم، عليه ان يتحرك اعلامياً وان يبرر باقناع اسباب رفضه. واني اقترح ان يركز الاتحاد على امرين:

اولا: على الاتحاد ان يوضح للرأي العام ان المرسوم الاشتراعي يسعى الى اضعاف مؤسسات الدولة التربوية وبالتالي الوطنية على حساب تقوية المؤسسات الخاصة ذات الطابع الطائفي. وبالتالي على الاتحاد ان يوضح ان هذا النهج لا يتناسب مع الخط العام الذي يسير فيه الحكم في لبنان.

ثانياً: على الاتحاد ان يتحرك اعلامياً وعملياً وبقوة من اجل دعم التعليم الرسمي والا قد يبدو رفضه للمرسوم الاشتراعي وكأن الاتحاد لا يسعى الى مجانية التعليم او كأنه لا يريد لفئات الشعب ان تتعلم تعليماً جيداً. وتحرك الاتحاد من اجل دعم التعليم الرسمي ممكن اليوم اذ ان من جهة، المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥ نفسه كشف عن وجود امكانيات عند الدولة لزيادة مساهمتها المادية في التعليم، ومن جهة ثانية، الوضع المعيشي المتدني وارتفاع اكلاف التعليم في المدارس الخاصة يخلقان ظرفاً لهذا التحرك.

ثالثاً: عودة جديدة وتفصيلية الى مقررات ١٩٨٠

مقررات الاتحاد العمالي العام حول التعليم والصادرة سنة ١٩٨٠ اثر المؤتمر العمالي العام، تصلح، حسب اعتقادي لطرحها من جديد كمبادىء عامة لسياسة الاتحاد التربوية. لكن العودة الى هذه المقررات يجب ان يرافقها اعادة نظر في اسلوب التحرك العمالي.

ان ما يميز العمل النقابي هو انه يسعى الى تغيير واقع المؤسسات الاجتماعية وذلك بواسطة التحرك من داخلها اي من خلال نشاط العاملين فيها. بالمقابل ان ما ميز في السابق العمل التربوي للاتحاد العمالي العام هو تحركه من الخارج اي من خارج المؤسسات التربوية. ولذلك اسباب تنظيمية. فمن جهة معلمي المدارس الاسمية لا يحق لهم تأليف نقابات وبالتالي لجانهم الموجودة اليوم غير مرتبطة عضوياً بالاتحاد العمالي العام وتحزكها ينقصه الضمانة القانونية التي تتمتع بها النقابات. ومن جهة ثانية معلمو المدارس الخاصة منقسمون الى نقابتين كما انهما غير منتسبين الى اي من الاتحادات المنضوية تحت لواء الاتحاد العمالي العام.

هذا الواقع التنظيمي يجب معالجته. فهو من احد اهم الاسباب التي تضعف من فعالية الاتحاد في المجال التربوي. كما جاء في احدى مقررات ١٩٨٠. الا اذا اردنا ان تكون مشاركة الاتحاد كمشاركة الدولة او الأهل، اي مشاركة ليس لها الطابع النقابي.

كمثيلاتها من المؤسسات الاجتماعية، المؤسسات التربوية في لبنان لن تعرف التغيير والتحسين الا بواسطة العمل النقابي، والتاريخ يشهد على ذلك، ليس في لبنان فقط بل في البلدان الاخرى ايضاً لكن في لبنان، ضرورة العمل النقابي، تبرز كحل وحيد لتحسين التعليم اذ ان الدولة مقصرة، والمدارس الخاصة قوية لا بل مستقوية.

امام عجز الدولة عن فرض رقابتها على التعليم، وامام استفحال سلطان المدارس الخاصة، اتصور العمل النقابي التربوي على الشكل التالي:

أ ـ بالنسبة للمدارس الرسمية:

ـ مطالبة الاتحاد العام باعطاء حق التنظيم النقابي لمعلمي التعليم الرسمي، طبعاً من ضمن مطالبته بالتنظيم النقابي لاجراء القطاع العام.

ـ المطالبة بالغاء المادة ٢٩ حول الصرف الكيفي من الخدمة في المدارس الرسمية.

ـ بانتظار تحقيق المطلبين السابقين، على الاتحاد العام ولجان المعلمين في المدارس الرسمية التنسيق فيما بينهم على ان يكون عمل الاتحاد العام باتجاه التعليم الرسمي مرتبطاً اساساً بعمل هذه اللجان ومن خلالها.

ب ـ بالنسبة للمدارس الخاصة

ـ سعي الاتحاد العمالي العام لتوحيد نقابتي المعلمين في المدارس الخاصة.

ـ سعي الاتحاد العام لتنظيم انتساب هاتين النقابتين او ما ينتج عن عملية توحيدهما، الى احدى الاتحادات الموجودة وعبرها الى الاتحاد العمالي العام.

ـ بانتظار تحقيق المطلبين اعلاه او بعد تحقيقهما، العمل من خلال نقابة المعلمين على التأثير على عملية تحديد اكلاف التعليم.

ـ حث معلمي المدارس الخاصة على لعب دورهم التربوي الوطني.

فالمعلم هو وحده قادر، نظراً للدور الذي يلعبه في العملية التربوية، وحده قادر على التخفيف من حدة تأثير تنوع الكتاب المدرسي او مضمونه اللاوطني. كما انه وحده قادر على التأثير على عملية ادراك السلطة التربوية، بحيث يحاول ان يكون هو هذه السلطة بالنسبة للتلميذ بدل ان تكون هذه السلطة مجسدة برجال الدين. طبعاً هذا الدور، لا يمكن للمعلم ان يلعبه ما لم يندرج في اطار تنظيمي تحدده وتسعى الى تحقيقه نقابة المعلمين.

العودة الى مقررات ١٩٨٠ يجب ان يرافقها ايضاً محاولة للتطرق الى تفاصيل المبادىء التربوية العامة. فلا نطالب فقط بدعم التعليم الرسمي بل نحدد تصورنا لكيفية تحسين هذا التعليم. ولا نطالب فقط بتوحيد الكتاب او المنهج التربوي بل نتساءل حول مضمون الكتاب الموحد الذي نطالب به وحول نوعية المنهج التربوي الذي نريده. بين يدي الاتحاد بعض الاجوبة على هذه التساؤلات، والبعض الآخر قد يجد طريقة عبر دراسات جديدة او افكار جديدة.

هذه بعض الافكار التي اردت ان اقولها حول سياسة الاتحاد التربوية وحول المرسوم الاشتراعي رقم ٩٥. يبقى ان السياسة التربوية للاتحاد العمالي العام لا ترسم خطوطها دراسات مقدمة من هذا الخبير الاجتماعي او ذاك. كذلك لا تحدد مرتكزاتها استشارات يعطيها عند الطلب، ذوو الخبرة في قطاع التعليم والتربية. السياسة التربوية للاتحاد يحددها بالدرجة الاولى موقع الاتحاد في البنية الاجتماعية اللبنانية واهدافه ووضع واتجاهات اعضائه ومن يمثلون.

د. غسان صليبي

دراسة خاصة للاتحاد العمالي العام

رحلة التهجير.. والعذاب المرير

جولة في وسط مهجري خلده وكفرمتى تكشف تقصير الدولة والمؤسسات الانسانية

رحلة العذاب الطويلة تختصرها قضية المهجرين، مأساة لبنان تراها على وجوههم وفي عيون اطفالهم.

سُرقوا في وضح النهار، ليس من طمأنينتهم واستقرارهم، ليس من بيوتهم وارضهم فحسب، بل من وطنهم، الذين كانوا هم وحدهم «القربان على مذبحه».

القضية مستمرة منذ عشر سنوات، حتى اصبحت واقع حال واصبح معها الوطن كله مهجراً. كبرت المأساة وازمة هؤلاء الناس ازدادت وباتت تشكل عبئاً كبيراً فالسكن، واللباس، والطعام، والمرض والعمل، والمدارس ومصيرهم المجهول، كلها قضايا تزداد حدة يوماً بعد يوم، وللأسف يزداد تجاهلهم من جانب المسؤولين، وكأنهم ليسوا من هذا الوطن، أو كان ما قدموه من تضحيات لا يكفي لكي يكونوا مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات مع غيرهم من ابناء الوطن.

التقت التحرر العمالي المهجرين من خلده وقرى الشحار الغربي واجرت معهم الحديث التالي:

مهجرو خلده ـ السياستا

مع المهجر عمر خليل:

عدد العائلات التي تهجرت من خلده ـ السياستا بلغت حوالي ١٣٧ عائلة بمعدل وسطي خمس افراد لكل عائلة، موزعين على ثلاثة مراكز.

١ ـ مركز مدرسة النهضة العربية.

٢ ـ مركز بناية شركة «السبنيس».

٣ ـ مركز مدرسة طريق الجديدة الرسمية.

نعاني العديد من المشاكل اهمها:

١ ـ نعيش حالة تهديد مستمر من قبل اصحاب المدرسة الذين يريدون اخراجنا بأية وسيلة.

٢ ـ وضع البناء غير صالح للسكن، بسبب تسرب المياه الى داخله، هذا بالاضافة الى عدم وجود حمامات كافية حيث تستعمل كل عشر عائلات حماماً واحداً.

٣ ـ يعاني الجميع من كلفة الطبابة والاستشفاء وهنا نريد ان نسأل الذين يأخذون التبرعات للمستوصفات الشعبية بأسم المهجرين اين هي هذه المستوصفات واين خدماتها؟

٤ ـ لدينا العشرات من العمال الذين بسبب تهجيرهم صرفوا من عملهم صرفاً تعسفياً، ونحن هنا نتساءل الا تكفينا مصائبنا حتى يطاول اصحاب العمل لقمة عيش هؤلاء المهجرين الذين باتوا لا يملكون شيئاً.

٥ ـ أولادنا بدون مدارس حتى الآن.

لقد شهد لبنان حالات تهجير مستمرة منذ عشر سنوات ولاقت هذه القضية الدعم والمساعدة من العديد من المؤسسات الاجتماعية والانسانية وحتى من الدولة، اما الآن فبالرغم من حجم التهجير الذي تضاعف عدة مرات، فلا ارى احداً مهتماً من الدولة والمؤسسات بقضيتنا، هل علينا «فيتو» ام اننا لم نحصل بعد على شرف المواطنية اللبنانية بعد؟..

لذلك نذكر المسؤولين اننا موجودون ومن حقنا الرعاية والدعم خاصة واننا في فصل الشتاء ونحتاج الى الكثير من اللوازم كالاغطية..

كما اود ان اقول لاولئك الذين كانوا يدعون الدفاع عن خقوق الفئات الشعبية ولم نجدهم عندما احتاجتهم هذه الفئات، بل على العكس لم يعد يهمهم الا استرجاع ممتلكاتهم حتى ولو كانت على حساب عشرات العائلات الذين سيصبحون بدون مأوى، نقول لهم ان ارادة الحياة فينا ستبقى قوية ولن نسمح لاحد بأن يتاجر باسمنا بعد اليوم.

التحرر العمالي: تجولنا بين المهجرين وتفقدنا احوالهم وعرضوا علينا مشاكلهم، وفيما يلي نماذج من هذه الحال الاليمة لهذه العائلات المهجرة.

الحاجة ام بلال زوجة الشهيد عثمان عدد افراد العائلة اربعة قالت: لا معيل لنا سوى الله، نعيش على مساعدة الافاضل وليس لدينا ما يرد البرد عن اجسادنا، والاولاد جميعهم بلا مدارس.

حسين احمد يحيى/مهجر من الدكوانة ومن خلده

قال لنا: عدد افراد اسرتي ٦

اشخاص كان لدي دكان اعيل عائلتي منه. والآن لم نعد نملك سوى رحمة الله، نعيش هنا بدون ماء وابتدأت الامراض تنتشر بسبب الرطوبة والمياه الوسخة، خصوصاً الامراض الجلدية والعصبية.

صبحي الضيقة

مهجر من صحراء الشويفات ـ عدد افراد الاسرة اربعة قال لنا: نعيش ٦ عائلات في ثلاث غرف جميعنا عاطل عن العمل لا نريد من احد الحسنات، فقط اعيدونا الى بيوتنا.

سامية الضيقة

قالت: اصبت في صحراء الشويفات، رفضت المستشفيات استقبالي لأن اهلي ليس معهم ٤ الآف ليرة كما مستشفى «المقاصد» او ٨ الآف ليرة كما طلبت الجامعة الاميركية، تم علاجي في مستشفى الزهراء وما زلت قيد المعالجة.

حسين عبدالله الضيقه

مهجر من صحراء الشويفات عدد افراد اسرتي ٨ أشخاص.

قال عاطل عن العمل وحالنا كحال الجميع في هذه البناية.

حسنة سلوم

ارملة قاسم محمد، التهجير من الدكوانة ـ خلده ـ بيروت. قالت: ليس لنا معيل سوى الله، قام المهجرون في البناية بتجميع مبلغ من بعضهم وتم شراء «بسطة» من السكاكر والحلويات والشوكولا..وغيرها لكي نؤمن معيشتنا من ريعها.

مهجرو الجبل

بناية فندق نابولي سابقاً تسكنها

اربعون عائلة من القرى التالية: كفرمتى، عبية، عين كسور، عرمون، عيتات ـ الشويفات.

المهجر أجود الغريب

من كفرمتى ـ متأهل وله ثلاثة اولاد.

قال: دخلنا الى المبنى الذي كان بحالة مزرية، لقد كان «مزبلة» قمنا بتنظيفه بالتعاون مع العائلات الموجودة، وقدم لنا من قبل دار الطائفة الدرزية بعض الاغطية والفرش وبعض اللوازم الضرورية، ولكن مشاكلنا اكبر من بعض المعلبات او المساعدات، فنحن لم نطلب يوماً من احد المساعدة، لنا ارضنا وخيراتها التي كانت تكفي عائلاتنا ولا نريد سوى العودة اليها.

مشاكلنا كبيرة، جمعنا بدون عمل ولا مدخول هناك العديد من العائلات التي لا تملك ثمن خبزها، البناء مشاكله كثيرة: الزجاج وتسرب مياه الشتاء والتدفئة والاغطية اللازمة لاتقاء البرد وغيرها من القضايا الحياتية اليومية..

ولكن تبقى قضية المفقودين في رأس القائمة لدينا هنا العديد من العائلات التي فقدت رجالها من الازواج والابناء، كذلك لدينا جرحى لا احد يعنى بهم.

واريد هنا ان اتوجه بكلمة الى المسؤولين في الدولة، نحن نريد ان نقول لهم انه من حقنا الحياة بعزة وكرامة وعلى الدولة التي تعتبر انها تمثل الشعب ان تكون لكل الشعب بدون استثناء، وان المهجرين من كفرمتى كغيرهم من المهجرين من حقهم الحصول على المساعدات، لأننا من ابناء هذا الوطن الذي عليه ان يكفل للجميع الصحة والخبز والحرية.

فندي الجوهري

مهجر من عرمون ـ متأهل عدد افراد اسرته اربعة عاطل عن العمل.

قال لنا: مشاكلنا عديدة اهمها عدم كفاية التموين الذي تقدمه دار الطائفة الدرزية ونحن لا نلومهم في ذلك، ولكن نلوم المؤسسات الانسانية والدولة التي لم تبادر حتى الآن الى تقديم المعونات لنا وعلى الاقل المعاينة الصحية والدواء.

كما لدينا عائلات لا تملك شيئاً على الاطلاق ونعيش من حسنات الميسورين والديون. هذا بالاضافة الى ان وضع المبنى غير سليم والزجاج مكسر والمياه تتسرب إليه والنايلون لا يصمد امام الرياح واطفالنا يتعرضون للبرد وبالتالي للمرض.

كما ان اولادنا حتى الآن بدون مدارس، نحن عرفنا ما هو مستقبلنا ولكن حرام ان ندمر مستقبل الاجيال القادمة.

عمار الغريب:

مهجر من كفرمتى مسؤول عن **عائلتين لديه ثلاثة اخوة مفقودين هم عادل وجهاد واحسان الغريب.**

المشاكل التي تعاني منها مشتركة، جميعنا لا يعمل وليس لدينا مداخيل والمساعدات التموينية لا تكفي.

ولم نتلق مساعدات من المؤسسات الانسانية حتى شركة كهرباء ارادت ان تقطع الكهرباء عن المبنى لأن عليه فواتير متأخرة، كذلك المياه غير موجودة... الخ.

حسن الغريب/مهجر من كفرمتى.

لدي كلمة اوجهها الى المسؤولين، اننا نعتبر ان الدولة هي المسؤولة عن كل ما جرى لنا، لقد وثقنا بها فلم تكن عند ثقتنا، فعليها ان تقوم بواجبها الانساني تجاه من تسببت بتهجيرهم..

ـ عصام ريدان ـ

جبهة التحرر العمالي تحدد مواقفها من القضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة

أصدرت الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي، خلال الأشهر الماضية، سلسلة بيانات هامة تناولت مختلف الشؤون الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والعمالية، ننشر نصها في ما يأتي:

بحثت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري في ٨٣/٧/١٩ عدة قضايا اقتصادية واجتماعية، واصدرت البيان الآتي:

١ ـ الصرف من العمل:

تابعت الامانة العامة قضايا الصرف من العمل في القطاع الصناعي وقطاع الطيران، وما تشكله من خطر بالغ على الوطن والانسان فيه الذي يحرم من حق العمل.

وهي ترى ان معالجة هذه المشكلة يجب ان تتم عن طريق دعم الاقتصاد الوطني في مواجهة الغزو الاقتصادي الاسرائيلي، وفي القضاء على اسباب الصراع الداخلي بالوفاق الوطني المتوازن، وبالاسراع في انشاء صندوق البطالة، تأكيداً لمبادىء التكافل الاجتماعي.

٢ ـ غلاء المعيشة للموظفين:

عرضت الامانة العامة لقضية غلاء المعيشة لموظفي الدولة، على اثر الوفود التي زارت مقر الجبهة.

وهي تطالب مجلس الوزراء، والاتحاد العمالي العام، بالعمل على اصدار قرار غلاء المعيشة لموظفي الدولة ومساواتهم بالعاملين في القطاع الخاص.

٣ ـ مصانع حارة الناعمة:

اطلعت الامانة العامة على أوضاع الصناعة في منطقة حارة الناعمة وما تواجهه من صعوبات بسبب أعمال الارهاب والخوة التي تمارس ضد العمال وأصحاب العمل.

وهي تدعو المسؤولين الى التحرك لوقف هذه التجاوزات التي تضر بالعمال والاقتصاد الوطني.

٤ ـ الاعتداء على النقابي نجده:

تعلن الامانة العامة استنكارها للاعتداء الأثم الذي تعرض له النقابي عبد الامير نجدة رئيس نقابة سائقي ومالكي السيارات العمومية، اثناء اضطلاعه بمسؤولياته النقابية، وتعتبر هذا الاعتداء اساءة بالغة للحريات النقابية لا يجوز التهاون معها.

بحثت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري في ١٩٨٣/٨/٢، في عدد من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واصدرت البيان الآتي:

أولا ـ الوضع الاقتصادي في الجنوب:

اطلعت الامانة العامة على تقرير واف عن الوضع الاقتصادي في الجنوب، وما يتعرض له التجار من مضايقات من جانب العدو الاسرائيلي المحتل الذي فرض عليهم الحصول على «تراخيص استيراد» للسلع من المناطق اللبنانية الاخرى، وبالتالي ما يقوم به من محاولات الترهيب والترغيب لحصر الاستيراد، بكل أنواعه، من اسرائيل.

لهذا، فان الامانة العامة، اذ تطالب الدولة بالتحرك السريع لمعالجة هذا الامر الخطير، بكل الوسائل وعلى كل الأصعدة الدولية، تدعو تجار الجنوب الى رفض التعامل مع العدو المحتل، وعدم المساهمة في نجاح الغزو الاقتصادي الذي يحمل معه آثاراً تدميرية للاقتصاد الوطني ولعماله.

ثالثاً ـ المؤتمر الوطني للوفاق:

بحثت الامانة العامة في نتائج اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام الاخير. ورأت في ما طرحه من قضايا، وخاصة الدعوة الى المؤتمر الوطني من اجل تحقيق الوفاق وانقاذ البلاد خطوة هامة يجب ان يبادر الاتحاد العام الى استخدام كل ما لديه من امكانيات وممارسة ديمقراطية لانجاحها في اقرب وقت.

ان أي تأخير في هذا المضمار سيبقى الوطن عرضة للاحتلال والصراع، وسيدفع بالمزيد من المؤسسات الى العجز والاقفال وتشريد آلاف العمال. ولا حل للمشاكل الامنية والاقتصادية الراهنة من دون وفاق وطني متوازن وشامل.

بحثت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري في ٨٣/٨/٩ عدة قضايا اجتماعية ونقابية، واصدرت البيان الآتي:

أولا ـ حملات اعتقال النقابيين في الجنوب :

اطلعت الامانة العامة على تقرير من مكتبها في الجنوب، يتناول حملة الاعتقالات التي طالت عدداً من القادة النقابيين الجنوبيين. ورأت في هذه الحملة مؤشراً خطيراً على ان العدو المحتل يحاول أن يضع كامل يده على مقدرات الجنوب. ولهذا فانه بدأ في تنفيذ مشروع ارهابي واسع ضد القوى النقابية والديمقراطية، لضمان سيطرته التامة بالترهيب، بعد ان عجز طوال العام المنصرم عن تحقيق هذه الغاية بالترغيب.

لذلك، فان الامانة العامة تطالب الحكم بالتنبه لهذه الاخطار الجارية، والمبادرة الى طرح قضية الارهاب الاسرائيلي ضد شعبنا في الجنوب في كافة المنابر الدولية.

ثانياً ـ الهيكلية النقابية :

تعلن الامانة العامة استهجانها لاستمرار اللجنة الحكومية في درس مشروع الهيكلية النقابية من دون مشاركة ممثلي الاتحاد العمالي العام، وترى في هذا التدبير استهدافاً ملحوظاً للحريات النقابية.

وهي اذ تطالب وزير العمل بأن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي لا توفر بعض الأسس الضرورية لممارسة نقابية ديمقراطية، تأمل بأن يشبع مشروع الهيكلية بمزيد من الدروس، وان لا يصدر بمرسوم اشتراعي من دون موافقة المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، على ان يعلّق تطبيقه بانتظار استعادة لبنان لوحدته وأمنه وسيادته الكاملة.

ثالثاً ـ مرسوم طوارىء العمل :

توقفت الامانة العامة امام قرار تشكيل لجنة خاصة لاعادة النظر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٣/٢٥ العائد لطوارىء العمل. ورأت فيه خطوة هامة نحو التخفيف من حدة الاجحاف الذي يلحق بالعمال المتضررين.

ولكن الامانة العامة تود ان تلفت نظر وزارة العمل الى الحقائق الآتية :

١ ـ ان اللجنة المشار اليها لم تنص على اشراك ممثلين عن الاتحاد العمالي العام. وهذا يعني ان الوزارة تحاول ان تشرّع للعمال من دون مشاركة فعلية من قبل ممثليهم. وهو أمر لا يساعد على اصدار تشريع جديد يحافظ على حقوق العمال، ويتلاءم مع مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

٢ ـ ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كان قد أعد مشروعاً لضمان طوارىء العمل والامراض المهنية منذ عدة سنوات، لكن الاحداث الامنية حالت دون البدء بتطبيقه. والسؤال الذي يتبادر الى الاذهان هل ان وزارة العمل قد صرفت النظر عن مشروع صندوق الضمان، لأن التعديل الذي تتوخاه، هو في اطار المشروع المشار اليه.

على كل حال، تأمل الامانة العامة ان يعاد النظر بقرار تشكيل اللجنة بغية اشراك الاتحاد العمالي العام فيها، والافساح في المجال أمام عرض مختلف وجهات النظر حول طوارىء العمل المهنية من جانب الحقوقيين والهيئات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة.

بحثت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري في ٨٣/٨/٢٣، عدة قضايا اقتصادية واجتماعية وعمالية، وأصدرت البيان الآتي :

أولا ـ مؤتمر الوفاق الوطني :

ناقشت الامانة العامة مقررات المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، ومنها ما يتعلق بالتحضير لمؤتمر الاتحاد العمالي العام الاقتصادي والمطلبي. ورأت في هذا القرار خطوة هامة لا بد منها لاعادة توحيد الموقف العام للحركة النقابية تجاه مختلف القضايا المطلبية الملحة. ولكن ما يطلبه عمال لبنان في الوقت الراهن، هو تحرك عمالي فعال وبشتى الوسائل الديمقراطية، بقيادة الاتحاد العمالي العام، نظراً لما يمثله من حجم كبير على الصعيدين الوطني والشعبي والبشري، ويصون حقوق العمال في استمرارية العمل وكبح جماح التضخم وتأمين الضمانات الاجتماعية الضرورية.

ثانياً ـ الهيكلية النقابية :

تؤكد الامانة العامة على ضرورة الكف عن المناورات الحكومية لتمرير مشروع الهيكلية النقابية من دون موافقة الاتحاد العمالي العام. وتدعو وزارة العمل الى التريث في اصدار المرسوم المشار اليه، انطلاقاً من الحرص على استقلالية قرار الحركة النقابية، وأهمية شمول التنظيم النقابي العاملين في القطاع العام، وتلافي كل الثغرات الموجودة في المشروع، والتي من شأنها الامعان في تفكك العمل النقابي من خلال عوامل الطوائف والمذاهب والمناطق.

ثالثاً ـ الاقساط المدرسية :

تدعو الامانة العامة الى الاسراع في تشكيل لجنة رسمية يشارك في عضويتها الاتحاد العام ونقابات اصحاب المدارس ووزارة التربية، بغية درس وتحديد الاقساط المدرسية للعام المقبل.

كما تدعو تعاونية موظفي الدولة الى زيادة منح التعليم لابناء الموظفين، آخذة في الاعتبار نسبة غلاء المعيشة منذ تاريخ القرار الأخير.

رابعاً ـ قمع الحريات النقابية في الجنوب :

تعلن الامانة العامة عن استنكارها الشديد لحملات الاضطهاد والقمع والاعتقال التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية المحتلة ضد نقابيي وعمال الجنوب. وتناشد وزارة العمل بإثارة هذا الموضوع المنافي للحريات النقابية العامة، لدى المحافل والهيئات الدولية.

عقدت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي اجتماعاً استثنائياً في ٨٣/٩/٣٠، وبحثت المستجدات السياسية والاقتصادية والنقابية، واصدرت البيان التالي :

اولا : ابدت الجبهة ارتياحها لقرار وقف اطلاق النار وتشكيل لجنة الحوار والوفاق الوطني، وتمنت الجبهة على الدولة وكل الذين يؤمنون بهذا الوطن، وطنا نهائياً للجميع، ان يعملوا بسرعة من اجل تحقيق اهداف الحوار بالوفاق الوطني وبناء لبنان على أسس حديثة تكفل الكفاية والعدالة والحرية والمساواة لجميع ابنائه وتحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلي واستطراداً جلاء جميع القوى العسكرية غير اللبنانية عن ارض الوطن وبسط سيادة الدولة والقانون على كافة ارجائه.

ثانياً : تطالب الجبهة الدولة وجميع المسؤولين بالعمل على وضع الحلول الاقتصادية والاجتماعية للأوضاع المتردية التي نجمت عن حرب التسع سنوات والغزو الاسرائيلي للبنان. التي تضرر منها كافة ابناء الشعب وخاصة الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود.

لذلك، تؤكد الجبهة على أهمية اتخاذ الاجراءات التالية كمقدمة لمعالجة الأزمة ككل.

١ ـ تسيير عجلة الادارة والمؤسسات العامة لتأمين الخدمات اللازمة للمواطنين.

٢ ـ اصدار المراسيم اللازمة من اجل حفظ حقوق العمال في ديمومة العمل وايام التعطيل

القسري من جراء الاجتياح الاسرائيلي وحرب الجبل.

٣ ـ تنشيط العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكافة فروعه لكي يستفيد جميع العمال من تقديماته.

٤ ـ الشروع في تنفيذ المشاريع الاسكانية والعمل على بناء مجمعات سكنية للعمال وذوي الدخل المحدود من الذين اصبحوا بلا مأوى من جراء الحرب.

٥ ـ تقديم مساعدات مباشرة للقطاعات الانتاجية المتضررة على ان تشمل العمال الذين هم المتضرر الاكبر من نتائج الحرب.

ثالثاً: مع تأييد الجبهة لما جاء من توجهات اقتصادية واجتماعية في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الاتحاد العمالي العام، تستغرب الجبهة ما جاء فيه من موقف سياسي من حرب الجبل ومسبباتها، علماً ان هذا الموضوع لم يطرح ولم يناقش في اجتماع الاتحاد العمالي العام، بالاضافة الى ان الاتحاد لم يسبق له ان اتخذ مواقف سياسية حتى من الاجتياح الاسرائيلي للبنان والحصار على مدينة بيروت.

لهذا نتساءل هل ما جاء في المؤتمر الصحفي هو عدم رؤية واضحة للواقع الحاصل أم تزلفاً وتبخيراً؟

اذ ان المصلحة الوطنية وخلاص البلد يحتاج الى الصدق والصراحة النابعة من الحقيقة والواقع.

عالجت الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي، في الاجتماع الذي عقدته في ١٩٨٣/١١/٥، عدة قضايا وطنية واقتصادية واجتماعية، وتوقفت عند النقاط الآتية:

أولاً ـ الوفاق الوطني:

تؤكد الأمانة العامة دعمها للاتحاد العمالي العام في تحركه الرامي الى وقف النزف البشري والاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه البلاد، وذلك عن طريق دعوته الى تحقيق الوفاق الوطني وارساء قواعد الانصاف والعدالة الاجتماعية في اطار لبنان الموحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، والتي تضمنتها مذكرته المرفوعة الى أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في جنيف.

وترى في قرار اعلان الاضراب الرمزي الذي نفذه عمال لبنان والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية مؤخراً خطوة أولى ضرورية لممارسة الضغط على القوى المتحاورة في جنيف.

وتستنكر الموقف الذي اتخذته لجنة «الجبهة اللبنانية» الذي بنته على ادعاءات لا أساس لها من الصحة، وتتنافى مع أبسط الحقوق الديمقراطية التي يجب أن يتمسك بها الاتحاد العمالي العام، في منأى عن الحزبية الضيقة، وفي اطار الحرص على قراره المستقل المعبّر عن رأي القاعدة العمالية الواسعة التي نالت من مشاريع الهيمنة والاحتواء والاستئثار والدمار ما فيه الكفاية طوال سنوات الحرب.

وتدعو الاتحاد العمالي العام الى متابعة مسيرته، ورفض كل أشكال الضغط والمصادرة لقراراته المستقلة.

ثانياً ـ المراسيم الاشتراعية:

ترى الأمانة العامة في المراسيم الاشتراعية الصادرة عن مجلس الوزارة، وخاصة مرسوم الموظفين والأحزاب والجمعيات، محاولة جديدة تستهدف الانتقاص من الحريات الديمقراطية التي كفلها الدستور.

وتطالب الحكومة بالعودة عنها، وتمكين الموظفين من الحصول على حق التنظيم النقابي.

ثالثاً ـ عمليات التسريح الجماعية:

تناشد الأمانة العامة جميع الهيئات الاقتصادية التوقف عن التسريح الجماعي للعمال، والعمل على ايجاد حلول بديلة، تضمن لهؤلاء حق العمل وعدم انقطاع الأجور، بانتظار حالة الانفراج المرتقبة. ان الامعان في هذا المضمار من شأنه أن يؤدي الى نشوء أزمة اجتماعية صعبة ستكون نتائجها على البلاد أقسى من الحرب العسكرية.

صدر عن الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي، في أعقاب اجتماعها الدوري في ١٩٨٣/١١/١٢، البيان الآتي:

ناقشت الأمانة العامة عدة قضايا اقتصادية واجتماعية، من أهمها:

١ ـ حصار الجنوب:

تحيي الأمانة العامة شعبنا في الجنوب الصامد، وترى في انتفاضته المتصاعدة والمتواصلة السلاح الأمضى لتحرير الأرض والانسان في لبنان. وتدعو الحكومة الى اثارة الاعتداءات الاسرائيلية في كل المحافل الدولية، خصوصاً وان اقفال المعابر التي تصل الوطن بجنوبه قد ألحقت الضرر البالغ ليس بالجنوبيين وحدهم، وانما بكل اللبنانيين في شتى مصالحهم ومرافقهم.

٢ ـ المؤسسة العامة للاسكان:

ترحب الأمانة العامة بصدور المرسوم الاشتراعي رقم «١٢٩» الخاص بالاسكان، وتأمل ان تشكل هذه المؤسسة التي طالبنا بها في السنوات الأخيرة، منطلقاً صالحاً لتأمين علاج شامل وسريع لمشكلة الاسكان. وترى بأن يصار الى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام والى اعتماد الخبرة في تعيين أعضاء مجلس الادارة، وتخفيف روتين المعاملات الذي ارهق المواطنين.

٣ ـ مستخدمو قطاع الطيران:

تعلن الأمانة العامة استنكارها للاجراءات أو التصريحات التي تتناول ديمومة العمل، على لسان بعض المسؤولين في قطاع الطيران. وهي تدعو الى عدم تحميل المستخدمين نتائج الوضع الراهن، لما لهذا المنحى من آثار اجتماعية بالغة السوء على المواطن والوطن على حد سواء.

وفي هذا الصدد، تعيد الأمانة العامة التذكير بمشروع صندوق البطالة الذي بات اليوم ضرورة ملحة للحفاظ على الثروة البشرية في البلاد.

٤ ـ الصناعة الوطنية:

تكرر الأمانة العامة دعمها للصناعة الوطنية، التي تحملت خسائر كبرى باتت تهدد وجودها برمته. وتدعو الحكومة وجميع فرقاء مؤتمر الحوار في جنيف الى الاسراع في ترسيخ الأمن في لبنان عامة، والمناطق الصناعية خاصة، لأنه السبيل الأجدى لانقاذ الصناعة، ولضمان ديمومة العمل لعشرات الألوف من اللبنانيين.

٥ ـ أزمة السير:

ترى الأمانة العامة في التدابير الأمنية الأخيرة، وفي التأخير بانجاز مشاريع الجسور، وفي عدم انتظام تسيير النقل العام وشموله مختلف المناطق والأحياء، وفي الافتقاد الى برمجة اقتصادية سليمة لاستيراد السيارات، أبرز معالم أزمة السير.

وتقترح الحلول الآتية لها:

١ ـ الاسراع في انجاز الجسور الضرورية في داخل العاصمة وضواحيها.

٢ ـ تنظيم تسيير النقل العام الى مختلف الأحياء والمناطق. وانشاء المرائب العامة لسيارات المناطق.

٣ ـ النظر في دوام العمل لمختلف العاملين في القطاعات الاقتصادية، واعتماد مبدأ تسيير السيارات وفق الأرقام المفردة والمزدوجة.

٤ ـ حظر وقف السيارات الخاصة على جوانب الشوارع لمدة طويلة، والزام أصحابها بالوقوف في المرائب الخاصة والعامة.

٥ ـ معالجة مشكلة نقل التلاميذ الى المدارس، عن طريق خفض بدلات النقل وتأمين الدعم لأصحاب هذه السيارات.

٦ ـ أجور موظفي القطاع:

تلفت الأمانة العامة نظر المسؤولين الى ما يجري في عدد من الادارات الرسمية التي عمدت في الآونة الأخيرة الى ايقاف رواتب فئة معينة من الموظفين ممن تضطرهم الظروف الأمنية الى الانقطاع عن مزاولة أعمالهم. وتدعو الى الابتعاد عن سياسة التمييز، والى مراعاة الأوضاع الصعبة التي يعاني منها هؤلاء الموظفين.

بحثت الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري في ٨٣/١١/١٩، عدة قضايا وطنية، واقتصادية واجتماعية، من أبرزها:

١ ـ الوضع في الجنوب:

توقفت الأمانة العامة عند الاجراءات التعسفية التي اتخذتها القوات الاسرائيلية المحتلة والتي سيكون من نتائجها، فصل الجنوب عن الوطن، والتضييق على أهله تمهيداً لتهجيرهم، والحاق أبلغ الضرر باقتصادياته، وبمصالح أبنائه من أصحاب عمل ومزارعين وعمال.

وهي اذ تدعو الدولة الى التحرك، بكل الوسائل وعبر كل المنابر الدولية، لمواجهة هذا العدوان الغاشم، تطلب من جميع الرفاق والأنصار المشاركة الفعالة في الانتفاضة الشعبية القائمة حتى التحرير الكامل بدون قيد أو شرط.

٢ ـ المؤتمر الوطني للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية:

ان الأمانة العامة تثمّن عالياً أهمية هذا المؤتمر في هذه الظروف، حيث يلتقي جميع الفرقاء على ضرورة تحقيق الوفاق الوطني المتوازن، واشاعة الأمن والاستقرار، وتعزيز الانتاج الوطني وحماية ديمومة العمل، وتدعو هذا المؤتمر الى التحرك الفعال والمتواصل، بمعزل عن أي استغلال فئوي، من أجل انجاح هذه الأهداف الوطنية الملحة.

٣ ـ الضمان الاجتماعي:

ترى الأمانة العامة في القرارات الوزارية التي يتخذها الوزير جورج افرام للمرة الخامسة لتعطيل قانون براءة الذمة في صندوق الضمان الاجتماعي، محاولة لحرمان هذا الصندوق من تحصيل عائداته المالية المشروعة، وبالتالي اضعاف دوره على صعيد التقديمات للمضمونين.

لذلك تطالب الأمانة العامة مجلس الوزراء بالتدخل في هذا الشأن، حتى لا تؤدي هذه القرارات «غير القانونية» الى انهيار الوضع المالي في صندوق الضمان في وقت قريب.

بحثت الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي، في اجتماعها الدوري في ٨٣/١١/٢٥ عدة قضايا اقتصادية واجتماعية، من أهمها ما يلي:

أولاً ـ صندوق الضمان الاجتماعي:

أطلعت الأمانة العامة على مشروع ادارة صندوق الضمان الاجتماعي الذي يقترح تعديل المادة ٦٨ من قانون الضمان المتعلقة بالكسب الخاضع للحسومات لفرع تعويض نهاية الخدمة، ورأت في هذا المشروع محاولة مشبوهة تستهدف الحاق الضرر بمصالح الصندوق والاجراء على حد سواء، وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ ان المادة ٦٨ الحالية من قانون الضمان تحدد الكسب الذي يتخذ أساساً لحساب الاشتراكات، بمجموع الدخل الناتج عن العمل، بما فيه العناصر واللواحق المختلفة، ولا سيما تعويض الساعات الاضافية المدفوع بصورة معتادة، والاكراميات والمنافع المقدمة عيناً الى الأجير المضمون.

وقد جاء مشروع التعديل المقدم من الادارة ليحذف تعويض الساعات الاضافية، بحيث تصبح مبالغ هذا التعويض غير خاضعة للاشتراكات، كما ان تعويض نهاية الخدمة سوف يحتسب بدونها.

٢ ـ ان مضمون المادة ٦٨ من قانون الضمان، هو من الحقوق المكتسبة للاجراء المضمونين ولصندوق الضمان، ولا يجوز لأية جهة الانتقاص منها، مهما تعددت الذرائع والأسباب.

٣ ـ اذا كان مبرّر مشروع التعديل «عدم الاستقرار» في الاجتهاد حول تعويض الساعات الاضافية المدفوع بصورة معتادة، فالأحرى بادارة صندوق الضمان أن تطرح مشروعاً يقضي بتعديل هذه المادة بحذف عبارة «بصورة معتادة»، حفاظاً على تثبيت مصالح الصندوق والمضمونين. وبذلك يكون التعديل خطوة الى الأمام، لا خطوات الى الوراء.

٤ ـ في حال اعتماد مشروع التعديل، فإن ما ينتظره الجميع حتماً هو فتح الباب واسعاً للتهرب من قبل أصحاب العمل، عن طريق اتفاقات ارغامية مع الاجراء المضمونين، بصفتهم الطرف الأضعف، بحيث يصبح قسم من الأجر الحقيقي يدفع على شكل ساعات اضافية غير خاضعة للاشتراكات، وغير محسوبة في تعويض نهاية الخدمة.

٥ ـ كذلك، فإن الأخذ بهذا التعديل سوف يشجع أصحاب العمل على تشغيل العمال الحاليين ساعات اضافية معفاة مبالغها من الاشتراكات وتعويض نهاية الخدمة، بدلاً من استخدام اجراء جدد خاضعين للاشتراكات وتعويض نهاية الخدمة. مما يؤدي الى ازدياد حدة البطالة، خصوصاً في الظروف الراهنة.

٦ ـ ان النص على خضوع التعويض الاضافي للفروع الأخرى (مرض وأمومة + تعويض عائلي) هو في الواقع اجراء وهمي، لأن الحد الأقصى الخاضع من الأجر للاشتراكات هو الآن أقل من الحد الأدنى للأجور.

٧ ـ ان تبرير الادارة لهذا التعديل، تحت ستار أن بعض أصحاب العمل يضخمون الأجر الذي يبني عليه حساب التعويض للأجير، في الحالات التي لا تتوجب فيها مبالغ التسوية الموازية لمدة العمل (الوفاة والعجز)، هو تبرير في غير محله، لكون ادارة الصندوق قادرة بواسطة جهاز التفتيش، من كشف وتحديد الأجر الحقيقي في مثل هذه الحالات، وذلك عن طريق الاطلاع على دفاتر أصحاب العمل. وفي مطلق الأحوال لا يشكل ذلك سوى نسبة ضئيلة جداً من التصفيات، لا تستوجب مثل هذا المشروع المجحف.

في ضوء ما تقدم، فإن الأمانة العامة تدعو مجلس ادارة صندوق الضمان، والاتحاد العمالي العام، وجميع الهيئات والمنظمات العمالية، الى التحرك ورفض تمرير هذا المشروع الذي يلحق ضرراً بالغاً بمصالح الصندوق والمضمونين على حد سواء.

ثانياً ـ تعويض الغياب القسري:

استقبلت الأمانة العامة عدة وفود عمالية من القطاعين الصحي والصناعي تشكو من الاجراءات التعسفية التي اتخذها أصحاب العمل في العديد من المؤسسات، بوقف الأجور عن أيام الغياب القسري في الأشهر الماضية.

ان الأمانة العامة، اذ تقدّر مدى المصاعب والأضرار التي واجهت الانتاج الوطني بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، لكنها ترى في مثل هذه

الاجراءات اساءة بالغة للتوازن في علاقات العمل التي يجب أن يقوم على قاعدة المشاركة الفعلية في المغانم والمغارم بين الفريقين، لا أن يتحمل العمال وحدهم المغارم في ظل تدهور أمني، لا قدرة لهم على تجنبه واتقاء شره.

ان الأمانة العامة تدعو الحكومة الى الاسراع في اصدار تشريع مماثل للمرسوم ١٧، كما تأمل من الاتحاد العمالي العام أن يؤمّن الحل العادل لهذه المشكلة التي باتت تهدد البلاد بخسارة جسيمة على صعيد القوى العاملة.

بحثت الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري في ١٠/١٢/١٩٨٣، عدة قضايا اقتصادية واجتماعية وعمالية، وصدر عنها البيان الآتي:

أولاً ـ قضية مزارعي الجنوب:

أطلعت الأمانة العامة على تقرير من مكتبها في الجنوب حول الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المزارعون من جراء التدابير الاسرائيلية الانتقامية التي لا تقتصر على الأهالي وانما تلحق أبلغ الأضرار بمواسم التبغ والحمضيات والنصوب التي يعيش عليها عشرات الألوف من المواطنين. وفي ضوء ذلك تطالب الأمانة العامة الحكومة بالتحرك مع الهيئات الدولية للحد من التدابير الاسرائيلية المدمرة لمعيشة الجنوبيين والاقتصاد الوطني، والعمل على تأمين وصول الانتاج الزراعي الى الأسواق الداخلية والخارجية.

ثانياً ـ دعم مادتي القمح والمحروقات:

تؤكد الأمانة العامة على موقفها السابق بضرورة الابقاء على سياسة الدعم الحكومي لمادتي القمح والمحروقات. حتى لا يؤدي رفع الدعم الى مزيد من التأزم في ظروف معيشة الأغلبية الساحقة من المواطنين عن طريق تحميلهم أعباء اضافية غير مبررة، ولا قدرة لهم على تحملها في الظروف الراهنة.

وتقترح الأمانة العامة، أن يصار الى تشكيل لجنة خاصة بمشاركة الاتحاد العمالي العام، لاقتراح مشاريع تستهدف ترشيد دعم القمح وانشاء شركة موحدة مختلطة بين القطاعين الخاص والعام لقطاع المحروقات، من شأنها أن تنهي الفوضى القائمة في الأسعار والتوزيع.

ثالثاً ـ أجور العاملين في قطاع الطيران:

تستغرب الأمانة العامة التدبير الذي اتخذته شركتي طيران الشرق الأوسط وعبر المتوسط والذي قضى بحسم نصف راتب العاملين فيهما بسبب توقف العمل الناتج عن الظروف الأمنية.

وتطالب الشركتين بالرجوع عن هذا التدبير المجحف بأكثر من ستة آلاف موظف، خصوصاً وان الشركتين المذكورتين، بما يمثلان من حجم في الاقتصاد الوطني، لا يجوز لهما الاقدام على مثل هذه الخطوة، التي من شأنها أن تعمّم على العديد من المؤسسات التي هي أقل قدرة على احتمال ظروف الأزمة. وبذلك تكون قد دفعت البلاد نحو أزمة اجتماعية حادة شاملة.

رابعاً ـ مشروع قانون الهيكلية النقابية:

تعلن الأمانة العامة تضامنها مع الحركة النقابية بشأن الموقف من المشروع المتعلق بالهيكلية النقابية الذي رفعته وزارة العمل الى مجلس الوزراء، وتطالب بعدم اقراره قبل الاتفاق مع الاتحاد العمالي العام حوله. خصوصاً اذا ما علمنا أن أي مشروع من هذا القبيل مهما كان صالحاً لا يمكن تنفيذه في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة التي تنعدم فيها أية ممارسة للحياة الديمقراطية.

عامل يسأل... ونقابي يجيب

سؤال: ما هي مدة الاجازة السنوية للعامل، وهل يحق لرب العمل ان يحجبها عن عماله بسبب الغياب الناتج عن الأوضاع الأمنية الراهنة؟

علي نصرين الدين ـ الغبيري

جواب: لقد نصت المادة ٣٩ من قانون العمل على ما يأتي:

«لكل أجير الحق في اجازة سنوية خمسة عشر يوماً بأجر كامل، بشرط ان يكون مستخدماً في المؤسسة منذ سنة على الأقل. ولرب العمل أن يختار تاريخ هذه الاجازات بحسب مقتضيات الخدمة، وليس له أن يصرف الأجير، ولا أن يوجه إليه علم الصرف خلال الاجازة».

وهذا يعني:

ـ تستحق الاجازة السنوية للأجير بمجرد انقضاء سنة كاملة على عمله في مؤسسة ما، وأيا كانت صفته أو نوع عقد عمله، **ويستفيد منها الأجير الدائم والمؤقت والمتعاقد والمياوم على حد سواء.**

ـ مدة الاجازة السنوية هي

خمسة عشر يوماً. والمقصود بذلك **خمسة عشر يوم عمل فعلي**. أي أن أيام الآحاد والأعياد لا تدخل ضمنها ولا تحتسب من أصلها.

- غاية الاجازة السنوية، تمكين الأجير من الراحة وتجديد طاقته وقواه على العمل بعد العناء والجهد اللذين بذلهما خلال السنة. ويتمتع الأجير باجازته السنوية بأجر كامل دون أي نقصان.

- ان رب العمل الذي يتمكن من اثبات عمل أجيره خلال الاجازة السنوية التي منحه أياها، لدى رب عمل آخر، يستطيع حرمان أجيره من أجرة أيام الاجازة بالاستناد الى مخالفة الاجير للغاية التي من أجلها تقررت الاجازة السنوية، وهي الراحة وتجديد القوة والقدرة على استئناف العمل عند انتهاء مدتها.

- بانقضاء سنة على عمل الاجير في المؤسسة، ينشأ الحق بالاجازة السنوية، اما تحديد الاستفادة منها فهو متروك لرب العمل وحسب مقتضيات الخدمة. ولا بد من توافق ارادة الطرفين، اما باغلاق المؤسسة دفعة واحدة، أو بوضع نظام مناوبة لا يعرقل الأعمال.

- عدم جواز تجميع الاجازات الى ما لا نهاية. ورب العمل ملزم بمنح الاجير اجازاته عن مدة سنتين متتاليتين، تحسباً لسقوط حق الأجير بها بسبب مرور الزمن.

- ان صرف الاجير أو توجيه انذار الصرف اليه خلال فترة الاجازة يعتبر باطلاً وغير قانوني.

- لا يجوز تجزئة الأيام الستة الأولى من الاجازة. ولا يجوز لرب العمل ارغام الاجير على أخذ اجازته بالتقسيط.

أما بالنسبة للدمج بين أيام الاجازة السنوية والغياب القسري الناتج عن الأوضاع الأمنية الراهنة. فقد قرّر العديد من المؤسسات العامة والخاصة اعطاء هذه الاجازة لعمالهم طوال فترة الغياب القسري. وقد تجاوب العمال مع هذا القرار الناتج عن عامل خارجي فوق ارادة الطرفين. أما بالنسبة لوقف الرواتب عن الأيام التي تزيد عن الاجازة السنوية، فما زال موضوعاً عالقاً ونسبياً.

فالمؤسسات العامة التي تتأكد من استحالة التحاق الموظف بعمله، منحته الحق بالاستفادة المتواصلة من قبض راتبه.

أما المؤسسات الخاصة فهي نوعان:

نوع اقدم على حسم الاجور، وترك عماله يواجهون مصيرهم بنفسهم، بانتظار صدور مرسوم حكومي يعالج هذا الأمر.

ونوع ثان أعطى عمالهم كامل اجورهم، فيما أعطى البعض منهم نصف الاجور.

وأخيراً، نشير الى أن معظم العقود الجماعية التي توصل الاجراء، عبر نقاباتهم، الى عقدها مع أرباب العمل، نصت على زيادة مدة الاجازة السنوية المستحقة للأجير بالتوافق مع ازدياد مدة خدمته، بحيث تراوحت بين الـ ١٥ و٢٤ يوماً.

سؤال: ما هي مدة انذار الصرف من العمل، وهل يحق للعامل الذي قرر رب العمل صرفه قبض تعويض مالي يعادلها؟

ليندا ضاهر - طرابلس

جواب: يمكن في كل حين فسخ عقل العمل غير **المحدد المدة، شرط عدم الاساءة أو التعسف.**

واذا كانت ارادة الفسخ أو الصرف صادرة عن رب العمل وجب عليه توجيه انذار خطي وتبليغه الى الأجير، كذلك اذا شاء الاجير الاستقالة توجب عليه انذار رب العمل بذلك.

والمهل التي يسري على أي طرف ينوي انهاء العقد هي:

- الانذار قبل شهر واحد لمن أمضى في الخدمة ٣ سنوات وما دون.

- الانذار لمدة شهرين لمن أمضى أكثر من ٣ سنوات وأقل من ٦ سنوات.

- الانذار لمدة ٣ أشهر لمن أمضى أكثر من ٦ سنوات وأقل من ١٢ سنة.

- الانذار لمدة ٤ أشهر لمن أمضى ١٢ سنة فأكثر.

ان أي مخالفة لشرط الانذار تعرض مرتكبها لدفع تعويض الى الطرف الآخر يعادل بدل أجر مدة الانذار.

أما الأجير المعين تحت التجربة أو الاختبار والبالغة مدة خدمته ٣ أشهر وما دون، فلا يسري عليه شرط الانذار، ولا يتقاضى أي تعويض خلال هذه المدة.

سؤال: من يستفيد من الغرامات التي يعاقب بها العامل؟

خلدون خير الدين - الجنوب

جواب: نصت المادة ٧١ من قانون العمل على ما يأتي:

«ان الغرامات المفروضة **على سبيل العقاب** يجب ان تخصص بتمامها للاعمال التعاونية دون سواها، المنشأة لمصلحة الاجراء وفقاً للقواعد العامة التي تحدد بقرار من وزير العمل.

وهذا يعني ان القانون أوجب تخصيص جميع الغرامات المفروضة كعقاب للأعمال التعاونية، حيث صدر قرار يلزم أرباب العمل بما يأتي:

- ايداع اموال الغرامات في صندوق خاص للأعمال

التعاونية تديره لجنة ثلاثية تمثل رب العمل والاجراء.

- يستفيد كل أجير مضى على خدمته أكثر من ٣ أشهر من هذا الصندوق في الحالات التالية: حال مرضه أو مرض أفراد عائلته - وفاة أحد الأصول او الفروع - نفقات ولادة - مساعدة زواج.

- لا يجوز ان تزيد الاعانة على راتب اسبوع، وان لا تقل عن راتب يوم واحد.

- لا يجوز ان يستفيد الأجير من هذه الاعانة أكثر من مرة واحدة كل ٦ أشهر.

- هناك تمييز بين نوعيين من الغرامات:

١) الغرامة لتعويض الضرر المادي الذي أصاب رب العمل، وهي تعود لصندوق رب العمل.

٢) الغرامة المفروضة على سبيل العقاب، وتخصص للأعمال التعاونية التي يستفيد منها الا الاجراء.

سؤال: ما هي سياسة الدولة في القطاع الزراعي، وما هو في رأيكم بنود برنامج الاصلاح على صعيد المالكين والعاملين؟

علي العطار - البقاع

جواب: يمكن تحديد سياسة الدولة في القطاع الزراعي في العناوين الآتية:

- لا توجد أية خطة زراعية حكومية.

- هناك فوضى في الانتاج والتسويق يدفع ثمنها المالك الصغير من جهده وحياته.

- لا توجد تسليفات زراعية تستحق الذكر، وان وجدت فإنها تكون من نصيب المالكين الكبار.

- لا تصنيع مباشر للمنتجات الزراعية.

- مدة العمل في الريف تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ يوم في العام الواحد، ويبلغ متوسط دخل الفرد ٢٠٠ ليرة فقط في العام.

- هناك بطالة مقنعة وحرمان من معظم المرافق العامة (المدارس - المستشفيات - هاتف - نقل).

في ضوء ما تقدم، فإن بنود برنامج الاصلاح الزراعي، يجب ان تتضمن الأسس الآتية:

١ - حماية الملكيات الصغيرة ووضع حد أعلى لملكية الأفراد والهيئات.

٢ - التشجيع على انشاء التعاونيات وتوفير سبل الدعم لها.

٣ - تحويل الملكيات الكبيرة الى ملكيات مختلطة بين الرأسمال الخاص والدولة.

٤ - توزيع أراضي المشاع والدولة الخاصة على الأفراد والتعاونيات، لحاجات الانتاج والاسكان من غير استغلال.

٥ - وضع خطة لاستصلاح الأراضي، عن طريق توفير الري اللازم وشق الطرقات وتأمين الأدوات، وترشيد الانتاج الزراعي.

٦ - التقليل من حلقة الوساطة بين المنتج والمستهلك، واقامة الأسواق الشعبية.

٧ - وضع قانون ريفي.

وبالنسبة للعمال الزراعيين يجب تحقيق البنود الآتية:

١ - جعل العمل اليومي ٨ ساعات فقط.

٢ - اعطاء العامل الزراعي الحد الأدنى من الأجر على الاقل.

٣ - السماح بانشاء نقابات للعمال الزراعيين.

٤ - اخضاع جميع العمال الزراعيين الى قانون الضمان الاجتماعي.

سؤال: ما هي الحالات التي يدفع صندوق الضمان الاجتماعي فيها تعويض نهاية الخدمة مسبقاً؟

دلال حيدر - الشويفات

جواب: حدد قانون الضمان هذه الحالات بما يلي:

١ - العجز الناتج عن طارىء عمل:

اذا أصيب الأجير بعجز دائم عن العمل بمعدل ٥٠٪ على الاقل (يجب اثباته عن طريق تقرير طبي تتم الموافقة عليه من جانب أطباء الضمان)، فإن الصندوق يدفع له فوراً تعويض نهاية الخدمة المستحق له، على الا يقل هذا التعويض عن راتب عشرين شهراً.

٢ - الزواج للنساء:

يحق للاجيرة المنتسبة الى الصندوق ان تتقاضى تعويضها كاملاً (حسب سنوات العمل) اذا تزوجت وتركت عملها خلال سنة اعتباراً من تاريخ هذا الزواج (حسب وثيقة الزواج).

٣ - وفاة الأجير:

في حال وفاة الأجير، يدفع الصندوق كامل تعويضه الى الورثة، بمعدل أجرة شهر عن كل سنة خدمة، مع حد أدنى للتعويض في هذه الحالة يعادل راتب ٦ أشهر.

٤ - ترك العمل نهائياً:

اذا أراد الأجير أن يتخلى نهائياً عن عمله المأجور، قبل مدة العشرين سنة خدمة، وقبل بلوغ الستين من العمر للرجال والخامسة والخمسين للنساء، فإن الصندوق يدفع له فوراً تعويضاً نسبياً محسوباً على أساس عدد السنين التي أمضاها في الخدمة، وهو كالآتي.

٥٠٪ حتى الـ ٥ سنوات خدمة

٦٥٪ من ٥ الى ١٠ سنوات

٧٥٪ من ١٠ الى ١٥ سنة.

٨٥٪ من ١٥ الى أقل من ٢٠ سنة.

مذكرة نقابية وطنية هامة الى مؤتمر جنيف
تحدد أسس الوفاق والسلام في لبنان

رفع الاتحاد العمالي العام الى المسؤولين والمتحاورين في مؤتمر جنيف من أجل تحقيق الوفاق الوطني، مذكرة مفصلة بوجهة نظره، تضمنت مقترحات ومطالب، من شأنها ان تساهم في احلال الامن والاستقرار والسلام بصورة دائمة وهذا هو نص هذه المذكرة النقابية الهامة:

ازاء الوضع الخطير السائد في لبنان وامام المفترق المصيري بالنسبة الى ارض الوطن وشعبه وكيانه وسائر مؤسساته، وفي ضوء ما نتج عن المحنة المستمرة طوال تسع سنوات من مآس وخسائر بشرية فادحة وهجرة وتهجير ودمار هائل طال كل الفئات اللبنانية والقطاعات الاقتصادية والمناطق اللبنانية، يطرح الاتحاد العمالي العام مذكرة وطنية عامة مساهمة منه في تحمل المسؤولية لانقاذ الوطن ومن اجل تحقيق السلام والامن والاستقرار بصورة دائمة فوق اراضيه واحلال الوفاق الوطني الشامل بين جميع ابنائه وفئاته.

أولا: على الصعيد السياسي:

١ ـ لبنان وطن نهائي في حدوده المعترف بها دولياً، وطن سيد حر مستقل ديمقراطي عربي منفتح على كل الحضارات والقيم الانسانية.

٢ ـ تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وانسحاب القوات الاسرائيلية حتى الحدود المتعارف عليها دولياً ودون اي انتقاص من اي نوع كان لسيادة الدولة اللبنانية.

٣ ـ ضمان وحدة لبنان واستقلاله وسيادة الدولة كاملة على كل اراضيه مع ما يقتضيه ذلك من انسحاب كل الجيوش غير اللبنانية من لبنان ودون انتقاص في سيادته.

٤ ـ رفض كل اشكال التقسيم والتفتيت والتشرذم الى دويلات او كونتونات طائفية او مذهبية صوناً لوحدة الارض والشعب والمؤسسات على اساس العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع ابناء الوطن وكافة مناطقه.

٥ ـ حل مشكلة المهجرين منذ عام ١٩٧٥ واعادتهم الى اماكن سكنهم الاصلية واطلاق جميع المخطوفين والمحتجزين والمعتقلين لدى كل الاطراف.

٦ ـ ضمان الحريات الديمقراطية العامة وتطويرها وبخاصة الحريات النقابية لكل العاملين اللبنانيين ولا سيما موظفي الدولة والبلديات والعمال الزراعيين.

٧ ـ تحقيق الاصلاحات السياسية الضرورية في الهيئات الدستورية والتشريعية والتنفيذية ولا سيما تعديل قانون الانتخاب بما يكفل تمثيل الحركة النقابية واعتماد مبدأ لا طائفية الوظيفة في جميع الحقول السياسية والادارية والاجتماعية وتعزيز اللامركزية في العمل الاداري، كما اعتماد مبدأ الكفاءة والعلم والخبرة بديلا عن الطائفية.

٨ ـ انشاء محكمة دستورية القوانين.

ثانياً ـ على الصعيد الامني:

يعتبر الاتحاد العمالي العام ان المدخل الرئيسي لتحقيق السلام والوفاق يكمن في تنفيذ الاتفاق الموقع في ٢٥ ايلول ١٩٨٣ في مقدمته وبنوده.

ويؤكد على مايلي:

١ ـ تثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال وصولا الى انهاء الحرب جذرياً ودعوة جميع المتنازعين الى الاحتكام للحوار الديمقراطي بدل السلاح في حل النزاعات الداخلية وانجاز الوفاق الوطني والحل السياسي الشامل وحل جميع الميليشيات المسلحة وبسط سيادة الدولة كاملة بكل اجهزتها القضائية والادارية والامنية في كل المناطق اللبنانية.

٢ ـ سحب السلاح من ايدي جميع المواطنين وانزال اقصى العقوبات بمقتنيه.

٣ ـ مراقبة الحدود مراقبة صارمة لمنع عمليات التهريب وتنظيم عمليات دخول الاجانب الى لبنان.

ثالثاً ـ على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي:

ان القضية الاجتماعية كانت ولا تزال في صميم الازمة الداخلية اسباباً ونتائج وينبغي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كل فئات المجتمع والمناطق وذلك من خلال القيام باصلاحات اقتصادية واجتماعية وابرزها:

أ ـ في الميدان الاقتصادي:

١ ـ انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء مهامه وضع الخطط والبرامج الانمائية لكل لبنان.

٢ ـ انشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي الاعلى، من مهامه التخطيط في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والاشراف على التنفيذ واشتراك الاتحاد العمالي العام بالمجلسين اعلاه.

٣ ـ المحافظة على الملكية الخاصة

والمبادرة الفردية مع وضع حد للفوضى وتنظيم الحرية الاقتصادية على اساس التخطيط والتنمية والتدخل الواعي للدولة.

٤ ـ وضع خطة اقتصادية سريعة لانقاذ الانهيار الاقتصادي تتناسب وتتلاءم مع حجم الاضرار التي خلّفتها الحرب وشملت المؤسسات والمواطنين بالاجراءات التالية:

أ ـ تقديم مساعدات وتسهيلات مالية وتأمين تصريف الانتاج.

ب ـ ضمان ديمومة عمل العمال في هذه المؤسسات ودفع اجور ايام التعطيل القسري.

ج ـ دعم القطاعات المنتجة ولا سيما الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات ومراقبة جودة انتاجها وتحديد ارباحها.

د ـ حماية الانتاج الوطني من اغراق الاسواق بالبضاعة الاسرائيلية والمزاحمة الاجنبية وسائر مراكز التهريب.

هـ ـ وضع سياسة جمركية واعية واعتماد الاجازات المسبقة وترشيد الاستهلاك وتوجيهه نحو المنتجات الوطنية.

و ـ وضع حد للغلاء والاحتكار وتشجيع المنافسة الداخلية وقيام الدولة ببعض نشاطات الاستيراد للسلع الاساسية الواسعة الاستهلاك وتعميم التعاونيات الاستهلاكية.

٦ ـ وضع خطة مالية لمكافحة التضخم والهدر.

٧ ـ وضع خطة لاستقرار وتفعيل سعر القطع للنقد.

٨ ـ تصحيح النظام الضرائبي وفرض الضريبة التصاعدية على الارباح الناتجة عن المضاربات العقارية والمضاربة بالعملات.

٩ ـ تخصيص نسبة كبيرة من الموازنة العامة لحقول التنمية والتجهيز.

١٠ ـ الغاء الضرائب غير المشروعة ومنع الخوات.

١١ ـ وضع خطة لتصويب الميزان التجاري.

١٢ ـ وضع سياسة بترولية شاملة بتحويل القطاع بكامله الى قطاع مختلط تساهم فيه الدولة والقطاع الخاص وتشجيع التنقيب عن النفط في لبنان.

ب ـ في الميدان الاجتماعي:

١ ـ قيام سياسة اسكان متكاملة وشاملة يشرف عليها مجلس اعلى للاسكان يشارك في تنفيذها الدولة والقطاع الخاص والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعتمد التعاونيات الاسكانية وصناديق الادخار وتوضع بتصرفها اراضي الدولة والبلديات لانشاء التجمعات الاسكانية.

٢ ـ تعميم الضمانات الاجتماعية لكل اللبنانيين واصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتطوير تقديماته لتشمل ضمان الشيخوخة والبطالة وطوارىء العمل وطب الاسنان.

٣ ـ وضع سياسة تربوية وثقافية وطنية واعتماد التعليم المجاني في كل مستوياته وتوحيد البرامج والمناهج والكتاب المدرسي وتطوير الجامعة اللبنانية وتوسيع التعليم المهني.

٥ ـ وضع سياسة نقل تشمل كل المناطق وتوسيع شبكة النقل المشترك وسكك الحديد.

٦ ـ اعادة النظر في سياسة الاجور لتغطية اكلاف المعيشة المتزايدة واعتماد السلم المتحرك للاجور.

٧ ـ وضع سياسة استخدام توفر فرص العمل وتحد من البطالة والهجرة.

٨ ـ تعديل وتطوير التشريعات الاجتماعية ولا سيما قانون العمل والعقود الجماعية وتعزيز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعصرنة اجهزتها.

٩ ـ اجراء الاحصاءات العلمية الدورية في كافة الميادين واعتمادها اساساً في التخطيط والانماء لكل القطاعات والمناطق اللبنانية.

١٠ ـ ضمان اشتراك الاتحاد العمالي العام في وضع كافة القوانين والتشريعات ذي الطابع الاقتصادي الاجتماعي.

وختاماً، ان تركيزنا على الشأن الامني والسياسي في اولويات مطالبنا يهدف الى اسكات لغة المدفع واعطاء الدور الاول للعمل الديمقراطي الحر لتمكين لبنان من ان يؤدي رسالته السامية في السرعة الممكنة لكي يتسنى لنا الدخول في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحياتية في اقرب وقت ممكن.

اننا نعلق املا كبيرا على اعضاء لجنة الحوار وتحميلهم مسؤولية تاريخية في حال خروجهم من الاجتماعات بدون حل.

وستكون لنا كاتحاد عمالي عام مواقف ثابتة في هذا الشأن تجاه كل فريق يستمر في المماطلة. علماً ان الاتحاد العمالي سيستمر في جلسات مفتوحة لمراقبة التطورات واتخاذ المواقف الملائمة لها.

جبهة التحرر العمالي
في لبنان

تأسست في ١٩٦٢/١٢/٢٤
بموجب العلم والخبر
رقم ٦١٠ بيروت ـ لبنان

المركز الرئيسي
بيروت ـ شارع الاستقلال ـ قرب مدرسة فاطمة الزهراء
هاتف: ٣٦٠٧٨٠ ص.ب: ١١/٦٧٧٤

Front de libération
ouvrière
Beyrouth-Liban
B. P-11/6774